أثر مبدأ سعر التحويل المحايد ALP على الأرباح والالتزام الضريبى للشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر

"دراسة نظرية تطبيقية"

د. محمد عبد الحميد مطاوع (*)

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة ـ فرع السادات / جامعة المنوفية

(*) د. محمد عبد الحميد مطاوع : مدرس بقسم المحاسبة ، كلية التجارة – فرع السادات/ جامعة المنوفية. حصل على بكالوريوس تجارة من جامعة القاهرة عام ١٩٧٣، وعلى درجتى الماجستير ودكتوراه الفلسفة فى المحاسبة من جامعة المنوفية عامى ١٩٨٤ و١٩٩٢ على التوالى. وعمل معيدا ثم مدرسا مساعدا ومدرسا بقسم المحاسبة بكلية التجارة- جامعة المنوفية، ونقل لكلية التجارة فرع السادات عام ٢٠٠٩ . وله اهتمامات بحثية فى مجال محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، والمحاسبة الدولية، والمحاسبة الاجتماعية، والمحاسبة البيئية.

مقدمة البحث :

تزايد نمو الشركات متعددة الجنسية Multi-National Enterprises (MNEs) ووحداتها الفرعية المنتشرة فى جميع أنحاء العالم ، نتيجة لزيادة الاتجاه نحو ركب العولمة وزيادة التعاون التجارى العالمى، مما أدى الى زيادة التبادلات التجارية فيما بين هذه الشركات وحداتها الفرعية بالدول المضيفة، لتصل الى حوالى ٧٥% من حجم التجارة الدولية (Brem & Tucha, 2005). الأمر الذى يستحيل معه إدارة هذه الصفقات مركزيا ، بسبب الاختلاف الواضح بين البلدان المضيفة فى اللغة والثقافة ، والعادات والتقاليد ، والقوانين والتشريعات ، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وحتى يمكن لهذه الشركات تبنى مفهوم اللامركزية فى الإدارة وجنى أكبر قدر من مزاياها ، يجب عليها أن تصمم نظام رقابة داخلية فعال ، يتضمن فى أحد جوانبه استخدام نظام سعر تحويل دولى International transfer pricing (ITP) عادل ، يحكم تدفق السلع والخدمات والأصول المادية وغير المادية بين الشركة الأم ووحداتها الفرعية بالدول المضيفة فى أجزاء مختلفة من العالم ، ويقيس ويرشيد أداء هذه الوحدات ويحقق توازن المصالح بينها وبين حكومات الدول المضيفة.

وعلى الرغم من أن سعر التحويل يحكم الصفقات التى تتم بين الوحدات الفرعية المختلفة لشركة واحدة محليا ودوليا، إلا أنه لا يمثل مشكلة على المستوى المحلى، على اعتبار أن كل هذه الوحدات تخضع لنفس القوانين والقواعد المنظمة ونفس الإدارة الضريبية. أما على المستوى الدولى، فيعتبر سعر التحويل مشكلة خلال الوقت الحاضر أو مستقبلا، وذلك لعدة أسباب أهمها اختلاف التشريعات المطبقة بكل وحدة فرعية، واختلاف الإدارات الضريبية الخاضعة لها، واختلاف السياسات المالية والنقدية بالدول المضيفة، والمزايا النسبية لهذه الدول، ومدى استقرارها السياسى والاقتصادى ، والمنافسة العالمية، وتقلبات سعر العملة الأجنبية ..الخ .

وبناءا على ما تقدم ، فقد تزايد عدد البلاد التى تكرس اهتمامها بسعر التحويل ، من خلال استخدام بيئة تشريعية متطورة ووسائل تنفيذ جديدة وتحول فى السياسات المالية . وقد أدى ذلك الى تزايد الضغط على الشركات متعددة الجنسية لإدارة مخاطر سعر التحويل بدقة أكبر ، مما جعلها أهم قضية تواجه هذه الشركات أكثر من أى قضية ضريبية أخرى ، ومن المتوقع أن تصبح هذه القضية متغيرا هاما ومؤثرا عليها بشكل حاسم خلال الفترة القادمة (Ernst & Young, 2007).

وتختلف أهمية سعر التحويل باختلاف الصناعة . فوفقا للجدول رقم (١) ، يتضح أن قطاع صناعة الأدوية قد نال المرتبة الأولى فى اعتبار سعر التحويل أهم قضية تواجهه (٧٦%) ، لأن عملياته التشغيلية تمثل فى الغالب سلسلة قيمة معقدة من ناحية ، ويسهل الى حد كبير نقل أرباحه من دولة الى أخرى من ناحية أخرى ، فضلا عن عدم وضوح نطاق بعض السلطات الضريبية للبلدان المضيفة بالنسبة له من ناحية ثالثة. ويلي ذلك قطاع صناعة السيارات (٤٩%)، ثم قطاع صناعة المنتجات الاستهلاكية (٤٧%) . فى حين نال قطاع صناعة التأمين المرتبة الأخيرة (٨%) (Ernst & Young, 2007).

جدول رقم (١)
أهمية سعر التحويل طبقا للقطاعات الصناعية المختلفة

القطاع	النسبة %	الأهمية النسبية	القطاع	النسبة %	الأهمية النسبية
- أدوية.	٧٦	١	- مرافق.	٢٥	٧
- سيارات.	٤٩	٢	- نفط وغاز.	٢٢	٨
- منتجات استهلاكية.	٤٧	٣	- عقارات.	٢٠	٩
- تكنولوجيا حيوية.	٤٥	٤	- أجهزة إعلام وترفيه.	١٥	١٠
- اتصالات.	٤١	٥	- تأمين.	٨	١١
- أعمال مصرفية وأسواق رأسمالية.	٢٦	٦			

Source: Ernst & Young, 2007, P. 10.

ولاتوجد مشكلة فى حالة تبادل السلع والخدمات والأصول بين شركتين مستقلتين(أطراف غير ذوى علاقة)، لأن هذا التبادل يتم تسعيره وفقا لقوى السوق المستقلة. ولكن تكمن المشكلة فى حالة التبادل بين شركة أم ووحداتها الفرعية (أطراف ذوى علاقة) ، لعدم وجود استقلال كامل فى علاقاتهم المالية والتجارية، بما يؤدى الى تحديد سعر تحويل قد ينحرف عن أسعار السوق المستقلة. ويحدد المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٥) الطرف ذو العلاقة بالمنشأة، بأنه الطرف الذى لديه قدرة للسيطرة على الطرف الآخر ، أو لديه قدرة لممارسة تأثير هام عليه فى اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية (وزارة الاستثمار ، ٢٠٠٦).

طبيعة المشكلة :

تزايدت فى الفترة الأخيرة، أهمية الكتابات المحاسبية عن أسعار تحويل السلع والخدمات والأموال والملكيات غير المادية ، بين الشركات متعددة الجنسية (الشركة الأم) ووحداتها الفرعية المنتشرة عبر بلدان العالم المختلفة ، بغرض تحديد سعر تحويل محايد يحقق مستوى ربح مناسب يرضى كافة الأطراف، وخاصة الدول المضيفة لهذه الوحدات. ولتحقيق ذلك ، تسعى الإدارات الضريبية فى أغلب البلدان المضيفة الى تحديث تشريعاتها ، لضمان حصولها على عائد ضريبى عادل من أرباح فروع تلك الشركات العاملة فى نطاق سلطاتها ، وبما لا يؤثر سلبيا على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر.

فعدم اختيار سعر تحويل مناسب، قد يرجع الى قيام بعض الشركات متعددة الجنسية بتحويل الأرباح من وحدة فرعية بدولة تفرض ضرائب عالية ، الى وحدة فرعية بدولة أخرى لديها إعفاءات ضريبية أو أسعار ضرائب منخفضة ، بهدف تقليل إجمالى عبئها الضريبى وتعظيم أرباحها بما يفيد خزانتها العامة ، ويضر بالخزانة العامة للدول المضيفة. الأمر الذى قد يدفع هذه الدول الى القيام بإصدار تشريعات صارمة وإجراء مراجعات متزايدة ، قد تؤدى الى حدوث ازدواج ضريبى double taxation وفرض عقوبات، تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، وخاصة فى الدول النامية والاقتصاديات الناشئة.

ولتجنب مثل هذه المشاكل ، أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)

مجموعة من الإرشادات الدولية لتسعير التحويل، مبنية على مبدأ الحياد The Arm's Length Principle (ALP) ، تقوم بتحديثها بشكل مستمر. وينص هذه المبدأ على ضرورة أن يكون سعر التحويل بين الشركة الأم ووحداتها الفرعية بالدول المضيفة(الأطراف ذوى العلاقة) ، هو نفس السعر فى الحالات المماثلة للتعامل بين شركتين تجاريتين مستقلتين (أطراف غير ذى علاقة) (OECD, 1992-2008) . إلا أن تطبيق مبدأ الحياد لا يتسم بالسهولة ويحتاج الى المزيد من الدراسة على الصعيدين النظرى والتطبيقى.

وبالنسبة للوضع فى مصر ، فقد تنبهت الحكومة المصرية أخيرا الى ضرورة وضع قواعد ملزمة، للسيطرة على المعاملات بين الأطراف ذوى العلاقة وما يتعلق بها من مشاكل، لضمان حصولها على نصيبها العادل من الضرائب، مع ضمان تزايد تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر بها[1]. فنصت المادة رقم (٣٠) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، على ضرورة تحديد الربح الخاضع للضريبة على أساس السعر المحايد. وأعطت الحق لرئيس مصلحة الضرائب فى إبرام اتفاقات مع أشخاص مرتبطة ، لاتباع طريقة أو أكثر لتحديد ذلك السعر فى صفقاتها. كما أوضحت المادتان رقما ٣٩ ، ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون طرق تحديد ذلك السعر. وتتفق نصوص هذا القانون مع ما ورد فى المعيار المحاسبى الدولى رقم ٢٤ ، والمعيار الأمريكى رقم ٢٧، والمعيار البريطانى FRS8 ، والمعيار المحاسبى المصرى رقم ١٥ (حماد، ٢٠٠٧).

وقد ظهرت نتائج تطبيق ذلك القانون ، من خلال الإقرارات الضريبية المقدمة من فروع الشركات الأجنبية العاملة فى مصر ، الى مصلحة الضرائب على الشركات فى عام ٢٠٠٧. ولكن مصلحة الضرائب لم تنتهى بعد من مراجعة هذا الإقرار (مصلحة الضرائب ، ٢٠٠٧ ؛ مقابلات شخصية مع مسئولى الفحص الضريبى بقسم الضرائب على الشركات المساهمة بمصلحة الضرائب العامة).

ونتيجة لما سبق ، فإن اختيار ووضع سياسة لتسعير الصفقات البينية بين الوحدات الفرعية للشركات متعددة الجنسية يواجه بمجموعة من المعوقات هى:

- تحويل الأرباح من بلد لآخر، لمحاولة الاستفادة من الميزات الضريبية تحت ستار سعر التحويل، دون الاعتماد على مبدأ سعر التحويل المحايد ALP.
- عدم ملاءمة مبدأ سعر التحويل المحايد ALP فى بعض الحالات (كما فى الصناعات رأسية التكامل) ، لعدم توافر المعلومات اللازمة للتسعير، وفقا لطريقة السعر الحر المقارن واسعة الانتشار، (Gresik & Osmundsen, 2006).

---

[1] تحتل مصر المركز العشرين فى مؤشر أداء الاستثمار الأجنبى المباشر عالميا، والمرتبة الأولى فى منطقة شمال إفريقيا ، والمرتبة الثانية إفريقيا بعد نيجيريا، والثالثة على مستوى العالم العربى بعد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (UNCTAD, 2008) . وقد تضاعف الاستثمار الأجنبى المباشر الوافد الى مصر أكثر من ١٢ مرة خلال الفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠٠٦ ، حيث سجل ١,٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، ثم وصل الى ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وقد بلغت نسبة صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ نحو ٨,٥ % ، بالمقارنة بنسبة ٥,٧% خلال العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ثم انخفضت خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الى ٨,١ % . كما انخفضت النسبة نتيجة للأزمة المالية العالمية، خلال الربعين الأول والثانى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، لتصل الى ٠,٨ % و ١,٢ % ، بالمقارنة بذات الربعين من عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ بنسبة ١,٩% و٣ % على التوالى (Central Bank of Egypt , 2009).

- استخدام سعر تحويل داخلى لأغراض تقييم المديرين والرقابة الإدارية ، بخلاف سعر التحويل المستخدم للأغراض الضريبية، فى حالة فرض استخدام سعر التحويل المحايد فى تسعير الصفقات بين الأطراف ذوى العلاقة. (Cools & Others, 2008).

وبناءا على ما سبق ، يمكن تلخيص مشكلة البحث فى تحديد مدى فاعلية سعر التحويل وفقا لمبدأ الحيادALP ، بما يحقق أهداف كل من الأطراف ذوى العلاقة وحكومات الدول المضيفة، بالتطبيق على الشركات متعددة الجنسية العاملة فى مجال صناعة الأدوية فى مصر. ومن هنا، يمكن بلورة الأسئلة البحثية التالية للتعبير عن طبيعة المشكلة :

١- ما هو أثر تطبيق مبدأ سعر التحويل المحايد ALP على أهداف الشركات متعددة الجنسية العاملة فى البلدان المضيفة ؟

٢- ما مدى فاعلية استخدام مبدأ سعر التحويل المحايد على التزام الشركات متعددة الجنسية بالتشريعات الضريبية بالدول المضيفة؟

٣- ما مدى أثر تطبيق سعر التحويل المحايد على الوعاء الضريبى للشركات متعددة الجنسية العاملة فى الدول المضيفة ؟

٤- ما هى الطريقة الأكثر مناسبة لتحديد وقياس سعر التحويل المحايد ؟ وما هى العوامل والمسببات التى تؤثر على ذلك الاختيار؟

٥- كيف يتحدد سعر التحويل المحايد فى حالة عدم ملائمة طريقة السعر الحر المقارن للتسعير؟

٦- كيف يتم تفعيل أسلوبا الاتفاق المتبادلMAP والاتفاق المسبق APA للتسعير، كعاملين مساعدين لسعر التحويل المحايد ، كأحد سبل حل النزاعات والحد من الازدواج الضريبى وفرض العقوبات؟

٧- ما مدى إمكانية وضع إطار علمى محدد لسعر التحويل المحايدALP، للشركات الأجنبية العاملة فى البلدان المضيفة بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة.

٨- ما مدى إمكانية استخدام سعر التحويل المحايد فى الشركات متعددة الجنسية العاملة فى صناعة الأدوية فى مصر ؟ والى أى مدى تلتزم تلك الفروع بأحكام الإدارة الضريبية المصرية؟

الدراسات السابقة :

تزايد خلال الفترة الأخيرة، اهتمام الباحثين بدراسة مشكلات سعر التحويل بالشركات متعددة الجنسية، بالدول المتقدمة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة. وقد تطرقت هذه الدراسات الى المجالات المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث، وتمثلت أهمها فيما يلى:

١- دراسات تناولت تسعير التحويل بصفة عامة:

تناولت بعض الدراسات عدة جوانب لسعر التحويل والآثار المترتبة عليه. ففى الدراسة التى قام بها (Cools et al., 2008)، استهدفت بيان أثر الخطوات المتخذة للتكامل مع تشريعات سعر التحويل الدولى، على تصميم واستخدام نظام الرقابة الإدارية (MCS) فى الشركات متعددة الجنسية. وقد توصلت الدراسة الى أن تبنى سياسة سعر تحويل وحيدة (مركزية) تؤدى الى زيادة مركزية اتخاذ القرارات وهيكلة الأنشطة، وزيادة استخدام المقاييس المرجعية الشائعة داخليا

وخارجيا، وتقليل مشاركة المستويات الإدارية الدنيا فى وضع المعايير، بجانب زيادة الاعتراف بمؤشرات الأداء غير المالية واستخدامها فى تقييم الأداء ووضع الحوافز والمكافآت، فضلا عن زيادة الشفافية داخليا وعالميا.

وفى الدراسة التى قام بها (Chan & Anges, 2004)، واستهدفت تحديد الآثار المترتبة على مدى إدراك إدارة المنشأة لأهمية المتغيرات البيئية، على سياسة تحديد سعر التحويل الدولى. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أفضلية استخدام طريقة التكلفة عند تحديد سعر التحويل لدى التعامل مع القوانين واللوائح المختلفة ، واستخدام طريقة سعر السوق لدى السعى نحو إرضاء الدولة المضيفة.

وفى دراسة أخرى أعدها (Tondkar et al., 2005)، واستهدفت مقارنة ممارسات سعر التحويل والقواعد المنظمة لها والجزاءات المفروضة على الغش الضريبى فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وقد توصلت الدراسة الى أن قواعد سعر التحويل فى الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أفضل بالمقارنة بالمملكة المتحدة لكونها أكثر تفصيلا وإلزاما. وأن المملكة المتحدة قد تأخرت فى سن تلك القواعد ، ولم تتضمن إرشادات سعر التحويل بها طريقة محددة للتسعير، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى دراسة (Sakuria, 2002) ، حول مقارنة لقواعد سعر التحويل عبر الدول ، بهدف توضيح كيفية قيام الإدارات الضريبية بها ، بوضع استراتيجيات منظمة ترفع مستوى التزام الشركات متعددة الجنسية بقواعد سعر التحويل ، وكيفية الحد من المشاكل بين هذه الإدارات وتلك الشركات. وقد توصلت الدراسة الى اختلاف نظم الإدارة المتبعة فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان باختلاف الثقافات السائدة بين هذه الدول ، وأن القواعد الضريبية الخاصة بسعر التحويل المطبقة بكل بلد من هذه البلاد لها إيجابياتها وسلبياتها.

٢ – دراسات تناولت الجوانب الاقتصادية المتعلقة بمشكلة البحث:

تناولت بعض الدراسات الجوانب الاقتصادية المتعلقة بسعر التحويل والآثار المختلفة المترتبة عليها. ففى الدراسة التى أعدها (Eden, 2005)، استهدفت تحديد أثر النمو السريع فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاع الخدمات عن بعد على سعر التحويل فى قطاع الاتصالات ، واختيار طريقة التسعير المناسبة لهذا القطاع. وقد تم التوصل الى عدة نتائج أهمها أفضلية استخدام طريقة السعر الحر المقارن فى حالة توافر اشتراطاتها، واستخدام طريقة التكلفة مضافا إليها هامش ربح فى حالة عدم توافرها.

وفى دراسة أخرى أعدها (Jovanovich, 2000) ، استهدفت بيان مدى وجود توافق بين القوانين الجمركية وقوانين الضرائب على المبادئ العامة المتعلقة بالصفقات بين الأطراف ذوى العلاقة، وما إذا كانت إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD لسعر التحويل تتماشى مع شروط اتفاقية الجات. وقد توصلت الدراسة الى حقيقة وجود مبادئ مشتركة بين الجمارك والضرائب تدعم عملية التنسيق بين الطرفين ، وإمكانية الاعتماد على إرشادات مجلس التنمية والتعاون الاقتصادى فى تنظيم سعر التحويل داخل إطار الالتزام بشروط الجات.

٣ – دراسات تناولت سعر التحويل المحايد ALP:

ركزت عدة دراسات أخرى على الجوانب المختلفة لسعر التحويل المحايد والآثار الناجمة عن ذلك. ففى الدراسة التى أعدها (Gresik & Osmundsen, 2006) حول سعر التحويل فى الصناعات رأسية التكامل. استهدفت الدراسة تحدى الفكر التقليدى السائد، الذى يمنع استخدام

بيانات ناتجة عن صفقات متبادلة داخليا تحت سيطرة الشركة متعددة الجنسية، فى مراجعة أسعار التحويل الخاصة بها . بالإضافة الى وضع أفضل الإجراءات الواجب اتباعها فى تحليل البيانات، للحد من محفزات تحويل الأرباح الضارة ، من بلد معدلاته الضريبية عالية الى آخر معدلاته الضريبية منخفضة. وقد توصلت الدراسة الى عدم ملاءمة مبدأ سعر التحويل المحايد ALP للصناعات رأسية التكامل، بسبب صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة للمقارنة، نتيجة لترابط الأطراف فى هذه الصناعات. وأن طريقة التكلفة مضافا إليها هامش ربح، تعتبر الطريقة الأفضل فى هذه الصناعات ، للحد من تحويل الأرباح بين الأطراف المرتبطة.

وفى الدراسة التى أعدها (Brim & Tucha, 2005)، واستهدفت تطوير مبدأ سعر التحويل المحايد وأثره على أداء أنشطة الشركات متعددة الجنسية ، بما يتفق مع البيئة المؤسسية وهيكل الحوكمة وتحركاتها. وقد توصلت الدراسة الى عدم مناسبة نموذج سعر التحويل التقليدى لطبيعة الأعمال الفعلية لتلك الشركات حاليا ومستقبلا، ووجوب تطوير نظرية ملائمة لهذه الشركات توازن بين متطلبات الحوكمة وتكاليف الأداء ومتطلبات الإدارة الاستراتيجية، وتطوير سعر التحويل المحايد ليعتمد على معلومات داخلية فى حالة صعوبة المقارنة مع طرف ثالث.

وفى الدراسة التى أعدها (Choe & Hyde, 2004) ، واستهدفت بيان كيفية تحديد سعر التحويل فى الشركات متعددة الجنسية ، لدى استخدام سعر تحويل لغرض الضريبة وآخر للأغراض الإدارية ، فى ظل وجود غرامات على عدم الالتزام بمبدأ الحيادALP. وقد توصلت الدراسة الى أن الطريقة المثالية لسعر التحويل لغرض الحوافز هى المتوسط المرجح للتكلفة الحدية. وفى حالة تساوى السعر الضريبى بين المصالح المختلفة ، يكون السعر الحر المقارن وسعر التحفيز المثالى مساوى للتكلفة الحدية.

وفى الدراسة التى أعدها (Waegenaere et al.,2005)، واستهدفت تفعيل دور الاتفاق المزدوج المسبق Bilateral Advanced Pricing Agreement (BAPA) فى حل مشكلات سعر التحويل التى تنشأ بين ممول ضريبى وإدارتين ضريبيتين بدولتين مختفتين. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج مؤداها أن تخفيض التكاليف المتوقعة للتوافق مع الضريبة (تكاليف المراجعة وتكاليف تنفيذ الاتفاق) يعتبر ضروريا ولكنه لا يعد شرطا كافيا لتنفيذ ذلك الاتفاق، وانخفاض الاتفاقات المبرمة عندما تكون قيمة الربح الخاضع للازدواج الضريبى عالية نتيجة للتضارب الكبير فى قواعد سعر التحويل ، أو فى حالة تشابه معدلات الضريبة فى الدولتين.

أما فى الدراسة التى أعدها (Shourie, 2002) حول مدى اعتبار اتفاق السعر المسبق Advance Pricing Arrangement(APA) كحل طويل المدى لمشكلات سعر التحويل. واستهدفت الدراسة توضيح مفاهيم سعر التحويل واتفاق السعر المسبق فى الولايات المتحدة وكندا ، وبيان عوائق الإفصاح عن المعلومات فى ظل هذه الاتفاق، وتحديد ما إذا كان هذا الاتفاق يعتبر حلا طويل الأجل لمشاكل سعر التحويل فى ظل الظروف الراهنة للبلدين. وقد توصلت الدراسة الى عدم صلاحية اتفاق سعر التحوي المسبق كحل لتلك المشكلات ، لأن هذا الاتفاق يستخدم أحيانا كغطاء لعدم الإفصاح عن معلومات قد تؤدى الى تحمل غرامات مالية، وأن الأمر يتطلب دعم الاتفاق بقوانين وقواعد صارمة ، لمنع حجب معلومات كان من الواجب الإفصاح عنها.

وبالنسبة للدراسة التى أعدتها (IRAS, 2006) عن إرشادات سعر التحويل ، واستهدفت تقديم مجموعة من الإرشادات العملية عن سعر التحويل للصفقات المحلية أو الدولية ، بين دافع الضرائب السنغافورى وأطرافه المرتبطة ، للمساعدة فى تخفيض خطر تعديلات سعر التحويل ،

وتجنب أو اختصار الازدواج الضريبى. وتتضمن هذه الإرشادات كيفية تطبيق سعر التحويل ومتطلبات التوثيق وفقا لمبدأ الحياد ، ووضع مجموعة من المتطلبات لتطبيق إجراءات الاتفاق المتبادل (MAP) وإجراءات سعر التحويل المسبق APA .

وفى الدراسات الرائدة التى أعدتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية-(OECD, 1992 2008)، صدر مبدأ سعر التحويل المحايد وأعقبه سلسلة من التعديلات الدورية خلال تلك الفترة، بهدف تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف ذوى العلاقة والدول المضيفة . وقد توصلت هذه الدراسات الى نتائج غاية فى الأهمية، باعتبارها النبع الأساسى لهذا الموضوع ، وسيتم تناولها فى متن البحث. وخلال عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ، نشرت المنظمة عدة مقترحات عرضتها للمناقشة قبل إصدارها، ليعلق عليها من يهمه الأمر، وتتضمن تحسين قرار نزاعات المعاهدة الضريبة (OECD, Feb.2007) ، وتقر ير عن تنسيب الأرباح للمؤسسات الدائمة (OECD, August 2007)، وطرق تسعير الربح الصفقاتية (OECD, Jan.2008) ، ومظاهر سعر التحويل لإعادة هيكلة المشروع (OECD, Sept. 2008 - Sept. 2009).

من العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة، فى مجال سعر التحويل المحايد ALP فى الشركات متعددة الجنسية، يتضح ما يلى:

١- الاتفاق على أهمية استخدام مبدأ سعر التحويل المحايد، لتحقيق مصالح الشركات متعددة الجنسية ووحداتها الفرعية من ناحية، والدول المضيفة لهذه الوحدات من ناحية أخرى.
٢- تكاتف جهود المنظمات العالمية والمعاهد البحثية والبحوث الأكاديمية والسلطات الضريبية فى البلد الأم والبلدان المضيفة ، لتطوير مبدأ سعر التحويل المحايد، لتحقيق مصالح الأطراف المستفيدة بعدالة.
٣- تحقيق تعاون صادق بين الأطراف ذوى العلاقة والإدارات الضريبية بالدول المضيفة، كأساس لتطبيق مبدأ سعر التحويل المحايد بكفاءة.
٤- تركيز معظم الدراسات على أثر سياسات سعر التحويل على سياسة اتخاذ القرارات، دون التطرق الى جوانب أخرى كتقييم الأداء الإدارى .
٥- تفاوت درجة تطبيق سعر التحويل المحايد من دولة لأخرى، لاختلاف العادات والتقاليد والقوانين ودرجة التقدم والتوجهات السياسية والاقتصادية بين الدول.
٦- تطبيق معظم الدراسات سالفة الذكر فى دول متقدمة، تعيش فى بيئة وظروف محيطة مختلفة عن الظروف والمتغيرات الراهنة بالدول النامية ومن بينها مصر.
٧- ندرة الدراسات العربية والمصرية التى تناولت سعر التحويل المحايد وآثاره المختلفة على متطلبات الدول المضيفة من الأطراف ذوى العلاقة.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام للبحث فى " بيان مدى فاعلية تحديد وقياس وتقرير سعر التحويل المحايد ALP بالشركات متعددة الجنسية، ومدى تحقيقه لأهداف الأطراف ذوى العلاقة وحكومات الدول المضيفة ".

وينبثق عن الهدف العام للبحث عدة أهداف فرعية هى:

١- قياس أثر تطبيق سعر التحويل المحايد على أهداف الشركات متعددة الجنسية.

٢- تحديد مدى فاعلية تطبيق سعر التحويل المحايد على عدالة الوعاء الضريبى لفروع الشركات متعددة الجنسية بالدول المضيفة ، وبما لا يؤثر على الاستثمار الأجنبى المباشر بها.
٣- إختيارأنسب طريقة لسعر التحويل المحايد للصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة، والعوامل والمسببات المؤثرة على ذلك الاختيار.
٤- بناء إطار فكرى لسعر التحويل المحايد بالنسبة للشركات متعددة الجنسية وفروعها الأجنبية العاملة فى البلدان المضيفة.
٥- تطبيق ذلك الإطار فى الشركات متعددة الجنسية العاملة فى مجال صناعة الأدوية فى مصر، وفقا لقانون ضرائب الدخل رقم ٩١ لعام ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من :

١- وضع أسس سليمة للتعامل مع الشركات متعددة الجنسية ووحداتها الفرعية محاسبيا وضريبيا، لضمان عدم تسرب أرباحها خارج الدول المضيفة من ناحية، وعدم الإضرار بمعدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بهذه الدول من ناحية أخرى.
٢- وضع آليات مرنة تساعد حكومات الدول المضيفة، فى رقابة ومتابعة سعر التحويل المحايد بالشركات، للتأكد من تبنى هذه الأسعار والالتزام بتنفيذها، لتحقيق أهداف الأطراف المستفيدة.
٣- وضع قيود حازمة ورقابة صارمة على الصفقات البينية للأطراف ذوى العلاقة ، إسترشادا بتجارب الدول الأخرى فى هذا الشأن، وخاصة فى ظل تزايد هيمنة الشركات متعددة الجنسية على الأسواق الدولية ، ومحاولة بعضها الخروج عن سطو القانون والضريبة المحلية.
٤- الاستفادة فى مجال التطبيق على الشركات متعددة الجنسية العاملة فى صناعة الأدوية فى مصر.
٥- ندرة الأبحاث العلمية والعملية العربية التى أجريت فى هذا المجال، وحداثة تعامل السلطات الضريبية المصرية معه، فضلا عن انخفاض مستوى الوعى الضريبى الخاص بكيفية المحاسبة الضريبية فى هذا الشأن.

منهج البحث:

لتحقيق هدف هذا البحث ، سوف يستخدم الباحث منهجين هما المنهج الاستقرائى والمنهج الاستنباطى:

- *المنهج الاستقرائى* : وذلك بغرض استطلاع مدى إمكانية تطبيق الإطار المقترح لسعر التحويل المحايد على الشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر. ويتم ذلك من خلال تصميم وتوزيع قائمتا استقصاء على عينة من تلك الشركات وعلى العاملين بمصلحة

الضرائب على الشركات، بهدف معرفة مدى إمكانية تحديد وقياس سعر تحويل محايد، يحقق ربح عادل ومرض لكلا الطرفين، ومدى تقبلهما للإطار المقترح لهذا السعر.

- *المنهج الاستنباطى:* وذلك من أجل استنباط إطار منهجى متكامل لسعر تحويل محايد ، يهدف الى تقديم معلومات اقتصادية دقيقة ومناسبة ، للشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر ومصلحة الضرائب المصرية ، بهدف التأكد من عدالة الوعاء الضريبى لهذه الشركات، وتحقيق أهداف أخرى.

فروض البحث :

تتمثل فروض البحث فيما يلى:

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مبدأ سعر التحويل المحايد وأهداف الشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر.

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار طريقة سعر التحويل والمتغيرات التنظيمية والبيئية والمالية للشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر.

٣- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول اختيار أفضل طريقة سعر تحويل أكثر استخداما وشيوعا لتسعير الصفقات بين الشركات متعددة الجنسية وفروعها الأجنبية العاملة فى مصر.

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مبدأ سعر التحويل المحايد ومتطلبات حكومات الدول المضيفة.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع التكرارى لآراء فئات المستقصى منهم حول عناصر الاستبيان.

٦- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين عناصر الاستبيان ودور وأهمية المتغيرات المتأثرة بها.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة بمشكلة البحث، فقد تم تقسيم هذا البحث الى أقسام رئيسية هى:

١- طبيعة وأهمية سعر التحويل .
٢- مفهوم مبدأ سعر التحويل المحايد ALP.
٣- تحليل المقارنة كأساس لمبدأ سعر التحويل المحايد.
٤- طرق سعر التحويل المناسبة.
٥- توثيق سعر التحويل المحايد.
٦- عبء إثبات توافق سعر التحويل مع مبدأ الحياد.
٧- الاتفاقات المكملة لسعر التحويل المحايد.
٨- الإطار المنهجى المقترح لسعر التحويل المحايد
٩- الدراسة التطبيقية.
١٠ – الخلاصة والنتائج والتوصيات.

١ – طبيعة وأهمية سعر التحويل:

يقصد بسعر التحويل ، السعر الذى تتقاضاه وحده فرعية من وحدة فرعية أخرى ، نتيجة تحويل منتج أو خدمة لها بذات المنشأة. ولا يوجد سعر تحويل وحيد يحقق الهدف المطلوب منه، فى الأجلين القصير والطويل ، وعلى المستويين المحلى والدولى.

١/١ سعر التحويل على المستوى المحلى:

يقصد بسعر التحويل على المستوى المحلى ، السعر الذى يحكم الصفقات البينية بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة (الأقسام / الفروع) داخل حدود الدولة ، بهدف تعظيم الربح للشركة ككل مع تحقيق أفضل استخدام لطاقتها المتاحة. ولدى تحديد سعر التحويل الداخلى ، يجب التفرقة بين الأجلين القصير والطويل(Adams & Drtina, 2008):

- *فى الأجل القصير*، يتحدد سعر التحويل على أساس التكلفة التفاضلية ، التى تعبر عن أفضل فرصة تالية لكل وحدة فرعية. فإذا كانت *الوحدة البائعة تعمل بأقل من طاقتها*، فسوف تكمن تكلفة فرصتها للبيع داخليا فى التكلفة التفاضلية ، التى تعبر عن الحد الأدنى لسعر التحويل، الذى لا ترغب فى البيع بأقل منه. ويتولد عن ذلك إيرادات تغطى تكاليف التشغيل ولكنها لا تغطى كل التكاليف الرأسمالية ، فتنخفض قيمة الاستثمارات وتنخفض بالتالى قيمة حامل السهم. أما إذا كانت *الوحدة البائعة تعمل بكامل طاقتها*، فسوف يتحدد سعر التحويل وفقا لسعر السوق. إذ ستتخلى الوحدة البائعة عن البيع الخارجى وتسعى للبيع داخليا. وتكمن تكلفة فرصتها فى المبيعات الخارجية الضائعة، والتى تعبر عن الحد الأعلى لسعر التحويل الذى لا ترغب الوحدة المشترية فى الشراء بأعلى منه.
- *فى الأجل الطويل*، يتحدد سعر التحويل وفقا لسعر السوق بغرض تعظيم قيمة حامل السهم، باعتبار أن الوحدة البائعة سوف تضيف طاقة وتقدمها كمنتج داخلى. وحيث أن الاستثمارات تعتبر المحرك الأساسى للتنمية، فسوف يحقق سعر التحويل وفقا لسعر السوق هذا الغرض. وبذلك، يدعم نموذج الموازنة الرأسمالية هدف المنشأة فى تعظيم التدفقات النقدية المخصومة، ويحفز الوحدات الفرعية نحو الاستثمار فى المشروعات التى تزيد من قيمتها وقيمة المنشأة ككل

٢/١ سعر التحويل على المستوى الدولىITP :

يقصد بسعر التحويل الدولى ، السعر الذى يحكم تدفق تحويل السلع والخدمات والأموال والملكيات غير المادية (الفكرية) ، بين الشركات متعددة الجنسية ووحداتها الفرعية بالدول المضيفة. ويركز هذا البحث على سعر التحويل الدولى ، الذى يحظى فى الفترة الأخيرة باهتمام كبير على المستويين الأكاديمى والعملى، كما يتضح فيما يلى :

- تزايد الإصدارات المتتابعة عن سعر التحويل من جانب العديد من المنظمات العالمية المتخصصة ، (كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والفاسب FASB)، والجمعيات البحثية العالمية (Ernst & Young) ، بجانب الإدارات الضريبية (كالإدارة الضريبية بسنغافورة IRAS، والوكالة الضريبية القومية اليابانيةNTAJ)، ووكالة الإيراد بكندا CRA، والإدارة الضريبية الأمريكية US IRS)، فضلا عن الأبحاث الأكاديمية.
- تزايد العديد من البلدان التى تكرس اهتمامها بسعر التحويل فى ظل مبدأ الحياد، من خلال إقرار سياسات وتشريعات متشددة واستخدام وسائل تنفيذ متطورة ، فى المجالات المالية

والضريبية والمحاسبية، لضمان حق خزانتها العامة في حصولها على إيراداتها الضريبية العادلة، بما لا يتعارض مع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها .

- عقد العديد من الاتفاقات والمعاهدات بين العديد من الدول، لتبادل المعلومات المتعلقة بأسعار التحويل الدولية.
- زيادة الضغوط على الشركات متعددة الجنسية من أجل إدارة مخاطر أسعار التحويل بكفاءة، وخاصة بعد صدور التشريعات التي تجبرها على نقل عبء إثبات صحة تسعير التحويل عليها ، ومطالبتها المتزايدة بالإفصاح عن ذلك بشفافية كاملة.

وقد أكد على أهمية ذلك أيضا، نتائج الاستقصاء الذى أعده (Ernst & Young, 2007) ويغطى ٨٥٠ شركة متعددة الجنسية في ٢٤ دولة ، وتتمثل أهم نتائجه فيما يلى:

- يرى٤٠ % من المستقصى منهم بتلك الشركات ، أن سعر التحويل يعتبر أهم قضية ضريبية تواجه شركاتهم ، أكثر من أى قضية ضريبية أخرى.
- يتوقع ٧٤% من المستقصى منهم بالشركات الأم و٨١% بالشركات الفرعية، أن سعر التحويل يعتبر متغيرا أساسيا ومؤثرا حاسما على شركاتهم خلال العامين القادمين.
- يعتقد ٦٥ % من المستقصى منهم بالشركات الأم، أن توثيق سعر التحويل يعتبر أكثر أهمية الآن عما مضى.

٢- مفهوم مبدأ الحياد ALP :

أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مجموعة من الإرشادات الدولية المبنية على مبدأ الحياد The Arm's Length Principle (ALP) ، بموجب المادة رقم ٩ من اتفاقية الضريبة على الدخل ورأس المال المنعقدة بين دول المنظمة. ويعتبرهذا المبدأ معيارا عالميا لسعر التحويل بين الأطراف المرتبطة (ذوى العلاقة)، وينص على ضرورة أن يكون سعر التحويل بين الشركة الأم ووحداتها الفرعية بالدول المضيفة، هو نفس السعر فى الحالات المماثلة للتعامل بين شركتين تجاريتين مستقلتين(أطراف غير ذى علاقة)، تعملان فى أنشطة وظروف مماثلة أو مشابهة (OECD, Model Tax Conversion, Article 9, 1992) . أى يجب أن تعد الصفقات مع طرف مرتبط، فى ظل ظروف وحالات يمكن مقارنتها مع طرف مستقل، بحيث تعكس قوى السوق القيمة الاقتصادية الحقيقية للإسهامات المعدة بواسطة كل منشأة فى ذات الصفقة (شكل رقم ١).

شكل رقم (١)
الصفقات بين الأطراف ذوى العلاقة وغير ذوى العلاقة

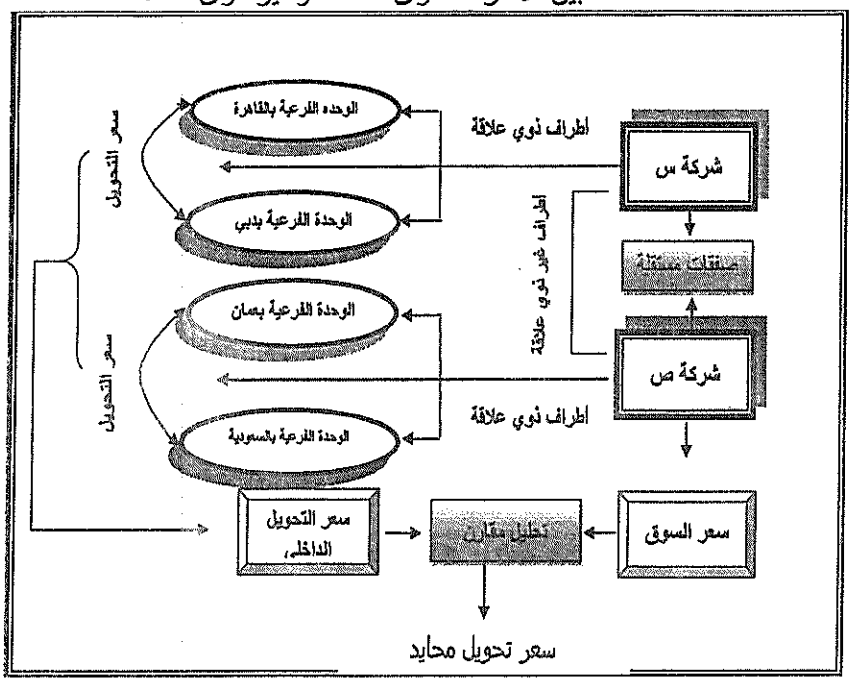

المصدر: من إعداد الباحث.

فإذا حدد الطرفان المرتبطان الأرباح عند مستوى أعلى أو أقل من مستوى السوق المقارن نتيجة للعلاقة الخاصة المتبادلة بينهما، فلن يحدث توافق بين هذه الأرباح ومبدأ الحياد. فى هذه الحالة، يمكن للإدارات الضريبية التى تتبنى هذا المبدأ، أن تجرى التعديلات الضرورية على الأرباح الخاضعة للضريبة للأطراف المرتبطة فى نطاق سلطاتها ، لكى تعكس النتائج الحقيقية المستمدة من هذا المبدأ (IRAS, 2006, P.5) .

ويتسم استخدام مبدأ الحياد بالمزايا التالية (IRAS, 2006; Elliott, J., 1998):

- إعتبار قوى العرض والطلب بالسوق أفضل أسلوب لتخصيص الموارد ومكافأة المجهود. وأن تطبيق سعر التحويل وفقا لمبدأ الحياد سيعالج صفقات المنشأة المرتبطة والمستقلة بشكل متساو لأغراض الضرائب، فيتجنب خلق مزايا أو أضرار ضريبية، قد تشوه المواقف التنافسية النسبية لأى منشأة.
- تبنى معظم الإدارات الضريبية مبدأ الحياد فى سعر التحويل، باعتباره مبدأ دوليا يحوز القبول العام. وهذا يقدم أساسا عاما للشركات متعددة الجنسية والإدارات الضريبية، للتعامل مع صفقات الطرف المرتبط ، فيقلل من إجراء تعديلات على ذلك السعر وما يرتبط به من خلافات ، ويمكن فى النهاية من تخفيض الازدواج الضريبى.

- تقليل فرص المراجعة والعقوبات من قبل الإدارات الضريبية. فتوافق الشركات مع مبدأ سعر التحويل المحايد من المرجح أن يقلل من التعديلات الضريبية التى سوف تجريها هذه الإدارات ، فيخفض فرص فرض عقوبات عليها.
- إفصاح الشركات المتوافقة مع مبدأ سعر التحويل المحايد عن المعلومات الشاملة والدقيقة للإدارات الضريبية. الأمر الذى يطمئن الإدارات الضريبية بضمان حق خزانتها العامة فى حصولها على الإيرادات الضريبية العادلة.
- مراعاة ظروف الوحدات الفرعية بالدول المضيفة. فإذا حدث تغيير حيوى فى هذه الظروف ، يجب على الشركة إجراء المعالجات المناسبة ، وإلا فسوف تقوم الإدارات الضريبية بإجرائها لتحقيق العدالة بين الطرفين .

وعلى الرغم من أن مبدأ سعر التحويل المحايد يعتبر مرشدا نافعا للمساعدة فى تسعير الصفقات البينية بين الأطراف المرتبطة، إلا أنه قد لا يتسم بالدقة الكاملة ويتطلب ممارسة بعض الأحكام والتقديرات. فقد تكون الصفقة محل التبادل ذات طبيعة خاصة أو فريدة بحيث يصعب إيجاد صفقات سوقية يتم المقارنة عليها ، وقد يتطلب التحليل المقارن بيانات ومعلومات قد لا يتاح بعضها بسهولة أو ذات طبيعة خاصة لا يمكن الإفصاح عنها ، وقد يحتاج التحليل الى جهد وتكلفة عالية تتجاوز المنافع التى تعود منه. ويجدر الإشارة ، الى أن الشركات متعددة الجنسية تعتبر الأقدر على وضع سعر التحويل المحايد ، لمعرفتها بظروف مشروعات أعمالها فى ظل العلاقات الاقتصادية بين الأطراف المختلفة، مما يتطلب منها ضرورة ممارسة جهودا مقبولة لدى تحليل سعر التحويل ليتوافق مع مبدأ الحياد ALP.

٣- تحليل المقارنة كأساس لمبدأ الحياد:

لدى تطبيق مبدأ الحياد ALP على سعر التحويل ، يجب تحديد صفقات الأطراف المستقلة لتكون هدف مرجعى Benchmarked، تجاه صفقة الأطراف ذوى العلاقة. وتعرف هذه الخطوة عموما بتحليل المقارنة "Comparability Analysis" .

١/٣ مفهوم المقارنة:

يتضمن تحليل المقارنة، تحديد أوجه الشبه والخلاف فى سمات وظروف صفقة الطرف المرتبط مع صفقة الطرف المستقل، بما يمكن فى النهاية من تحديد سعر تحويل محايد باستخدام طريقة سعر تحويل مناسبة. إذ يجب أن تكون المقارنة هادفة، فتظهر سمات مناسبة وكافية إقتصاديا لحالات وظروف مشابهة ، تبين عدم وجود اختلافات بين الظروف الخاضعة للمقارنة تؤثر بشكل جوهرى وفعال على السعر القابل للمقارنة. كما تبين مدى إمكانية إجراء تعديلات دقيقة بشكل معقول تقلل من أثر هذه الاختلافات. فضلا عن مساعدتها فى اتخاذ قرار باختيار طريقة سعر التحويل المناسبة.

٢/٣ العوامل المؤثرة على المقارنة:

يجب أن يتناول التحليل المقارن مقارنة بين الصفقات المرتبطة والمستقلة فى ثلاثة مظاهر هى (OECD, 2008; IRAS, 2006) :

١/٢/٣ سمات السلع أو الخدمات أو الملكيات غير الملموسة: تلعب ملامح وخصائص السلع أو الخدمات أو الملكيات غير الملموسة دورا أساسيا فى تحديد قيمهم فى ظل سوق تنافسى. وهذا يتطلب ضرورة إجراء تحليل بين صفقات الأطراف المرتبطة والمستقلة ، لتحديد أوجه الشبه

والخلاف التى تؤثر على هذه القيم. ومن أمثلة هذه الملامح: مستوى جودة السلع ودرجة الثقة فيها وإتاحتها وحجم المعروض منها، وطبيعة ومدى الخدمات المقدمة، وشكل ونوع الصفقات غير الملموسة ودوامها ودرجة حمايتها والمنافع المتوقعة من استخدامها.

٢/٢/٣ تحديد الوظائف والأصول والمخاطر: يوجد ارتباط مباشر بين مستوى عائد المنشأة وبين الوظائف المنجزة والأصول المستخدمة والأخطار المتوقعة. فمن المتوقع للمنشأة التى تبيع منتجا متضمنا خدمة ضمان أن تحقق عائدا أعلى من تلك التى لا تقدمها، وأن يغل منتج ذات جودة عالية عائدا أعلى من منتج آخر مشابه لايتضمن ذلك. وهذا يرجع الى الوظيفة المنجزة والخطر المتوقع فى الحالة الأولى، وتوظيف أصل إضافى فى تعزيز قيمة المنتج فى الحالة الثانية. وهنا، يجب إجراء ما يعرف بالتحليل الوظيفى Functional Analysis، حيث يتم مقارنة الوظائف المنجزة والأصول الموظفة والأخطار الهامة إقتصاديا والمتوقعة فى إنجاز هذه الوظائف، بواسطة الأطراف المرتبطة مع الأطراف المستقلة، لتحديد قيمة صفقات المنشآت .

٣/٢/٣ الظروف الاقتصادية والتجارية : قد تختلف الأسعار باختلاف الظروف الاقتصادية والتجارية والتى تتمثل فيما يلى :

- تنوع الأسواق، كإتاحة السلع والخدمات البديلة، والموقع الجغرافى، وحجم السوق، ومستواه (جملة ، تجزئة .. الخ) ومدى المنافسة ، والقوى الشرائية للعميل.
- إختلاف التشريعات والسياسات الحكومية فى الدول المختلفة ، كقوانين الاستثمار والقوانين الاقتصادية والمالية والضريبية والمحاسبية ورقابات السعر.
- تباين إستراتيجيات المشروعات، كالإبداع، وتطوير منتج جديد ، ودرجة التنوع، وتجنب الخطأ، وتقييم التغيرات السياسية، وعوامل أخرى تتعلق بالسلوك اليومى للمشروع.

٤ – طرق سعر التحويل المناسبة:

أوصت إرشادات سعر التحويل(The TP Guidelines) التى وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ، بخمسة طرق لتقييم أسعار التحويل بين الشركات متعددة الجنسية ووحداتها الفرعية بالدول المضيفة (دافعوا الضرائب)، مقابل التقييم المقارن على أساس الأسعار التى تتم بين الشركات المستقلة. وقد تم تصنيف هذه الطرق الى نوعين هما : طرق الصفقة التقليدية ، وطرق الربح الصفقاتية (اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل (OECD, Jan. 2008; IRAS, 2006):

١/٤ طرق الصفقة التقليدية Traditional Transaction Methods:

يوجد ثلاث طرق للصفقة التقليدية تتمثل فى:

١/١/٤ طريقة السعر الحر المقارن The comparable uncontrolled price (CUP) method، وتقضى بتحديد سعر تحويل الصفقة فيما بين الأطراف المرتبطة، على أساس سعر ذات الصفقة إذا تمت فى صفقة طرف مستقل فى ظل ظروف مقارنة. إذ أن الاختلاف بين سعرى التحويل قد يصف الطرف المرتبط بعدم التوافق مع مبدأ الحياد ALP، مما يتطلب معه إعادة النظر فى سعر صفقة الطرف المرتبط ، للتوافق مع سعر صفقة الطرف المستقل. وتعتبر هذه الطريقة أفضل الطرق، لكونها تستخدم تقييما أكثر مباشرة لمعرفة مدى توافق سعر التحويل مع مبدأ الحياد ALP . ويرجع ذلك لإمكانية الاعتماد عليها والثقة بها، طالما توافرت فيها درجة عالية من المقارنة بين الصفقة محل الدراسة والصفقة المستقلة، لتتضمن خصائص

وسمات أكثر تشابها (فى النوع، والملامح، والجودة ، والكمية المتعاقد عليها، الخ)، ومنفذة فى ظل ظروف إقتصادية وسوقية متشابهة، أو حيث تعد تعديلات دقيقة بشكل معقول تقلل من آثار الاختلافات الهامة بينهما.

٤/١/٢ – ***طريقة سعر إعادة البيع The resale price method*** ، التى تحدد سعر الصفقة فيما بين الأطراف المرتبطة على أساس سعر إعادة بيعها الى طرف ثالث غير مرتبط، بعد خصم نسبة هامش ربح مناسب للطرف الوسيط، بناءا على الوظائف المنجزة والأصول المستخدمة والمخاطر المتوقعة. ويتحدد هامش الربح على أساس الهامش الذى يحصل عليه نفس البائع من خلال معاملاته مع أطراف مستقلة (مقارنة داخلية) ، أوعلى أساس الهامش الذى يحصل عليه الممول المستقل فى معاملة مماثلة (مقارنة خارجية). وتعتبر هذه الطريقة أكثر مناسبة فى حالة إضافة قيمة قليلة نسبيا للصفقة بواسطة الطرف الوسيط.

٤/١/٣ ***طريقة التكلفة مضافا إليها هامش ربح The cost plus method*** ، وتركز على تحديد سعر الصفقة فيما بين الأطراف المرتبطة، على أساس إجمالى تكلفة الصفقة مضافا إليها إجمالى هامش ربح gross mark-up لصالح الشركة البائعة. ويتحدد هذا الهامش إما بالتعبير عن مكاسب نفس الممول فى صفقات طرف مستقل مقارن (مقارنة داخلية) ، أو بما يتم تحقيقه من صفقات مقارنة بواسطة أطراف مستقلة (مقارنة خارجية). وقد يكون من المناسب أن تركز هذه الطريقة على عوامل أخرى للمقارنة (كالوظائف المنجزة والظروف الاقتصادية)، على اعتبار أن صفقات الطرف المرتبط والطرف المستقل ليست مقارنة فى كل المظاهر ، وأن الاختلافات لها آثار هامة على السعر، الأمر الذى قد يحث الممول على إجراء تعديلات لتقليل آثار هذه الاختلافات. وتعتبر هذه الطريقة أكثر نفعا عندما تباع سلع شبه تامة بين أطراف مرتبطة، أو عندما تتضمن صفقة الطرف المرتبط تقديم خدمات.

٤/٢ طرق الربح الصفقاتية Transactional Profit Methods :

تقوم طرق الربح الصفقاتية Transactional profit methods بمقارنة الربح الناجم من صفقات طرف مرتبط مع الربح الناجم من صفقات بين أطراف مستقلة. وقد تضمنت إرشادات سعر التحويل طريقتين فى هذا الشأن هما: طريقة تقسيم الربح ، وطريقة صافى العائد الصفقاتى:

٤/٢/١ ***طريقة تقسيم الربح Profit Split Method*** ، والتى تعتبر طريقة نافعة بصفة خاصة، عندما تكون الصفقات مرتبطة داخليا بشكل كبيرinter-related ، بحيث لايمكن تقييمها بشكل منفصل، أو حيث توجد أصول غير مادية فريدة يصعب إيجاد مقارنات دقيقة لها. وتتطلب هذه الطريقة تحديد ربح التشغيل المطلوب تقسيمه أولا ، ثم تقسيم الربح بالرجوع الى المساهمات النسبية لأطراف الصفقة، طبقا للوظائف المنجزة والأصول المستخدمة والمخاطر المتوقعة بواسطة كل طرف، وتقييمها بقدر الإمكان بالرجوع الى سوق مستقل. ويتم تقسيم الربح بأحد مدخلين، إما باستخدام مدخل التحليل المتبقى ، أو بمدخل تحليل المساهمة.

- **مدخل التحليل المتبقى Residual Analysis Approach** ، ويتم بموجبه تقسيم إجمالى ربح الصفقة فى مرحلتين. تخصص المرحلة الأولى عائدا أساسيا محددا لكل طرف باستخدام بيانات مقارنة لوظائف محددة بسهولة (تصنيع ، توزيع ، تقديم خدمة، الخ) . بينما يتم توزيع الربح المتبقى فى المرحلة الثانية بين الأطراف ، على أساس مشاركتهم النسبية فى خلق هذه الأصول، مع مراعاة كيفية قيام الأطراف المستقلة بتقسيم الأرباح المتبقية فى ظل ظروف متشابهة.

- **مدخل تحليل المساهمة Contribution Analysis Approach**، ويتم بموجبه تقسيم إجمالى الربح المحقق بواسطة الأطراف من صفقة الطرف المرتبط، على أساس المساهمة النسبية لذلك الربح. وهذا يختلف عن مدخل التحليل المتبقى الذى لا توزع فيه العوائد الأساسية لكل طرف من أطراف الصفقة قبل أن يتم تقسيم الربح.

٢/٢/٤ طريقة صافى العائد الصفقاتى (Transactional Net Margin Method (TNMM، وتقوم بمقارنة صافى عوائد الربح المحقق بواسطة صفقة طرف مرتبط بذات الصافى بواسطة طرف مستقل مقارن ، وفقا لأساس مناسب نسبيا كالتكاليف أو المبيعات أو الأصول. وبذلك، تنطبق هذه الطريقة على أحد أطراف الصفقة فقط ، وتنحاز الى طريقتى سعر إعادة البيع والتكلفة مضافا إليها هامش ربح ، لكونها تتطلب مستوى مقارنة مشابه لذلك المطلوب تطبيقه فى طرق الصفقة التقليدية. إلا أن طريقتا سعر إعادة البيع والتكلفة مضافا إليها هامش ربح تركزا على إجمالى العائد، فى حين تركز طريقة صافى الهامش الصفقاتى على الصافى. وهذا يعتبر أحد نقاط ضعف الطريقة الأخيرة ، لأن استخدام صافى العائد كأساس للمقارنة قد يتأثر بعوامل عديدة لا يكون لها تأثير أو يكون لها تأثير مباشر أقل على السعر أو العوائد الإجمالية، كعوامل كفاية المصنع والآلات المستخدمة ، والقدرات البشرية والإدارية، موقف المنافسة ، الخ. ومن ثم ، فقد لا تقدم هذه الطريقة مقاييس موثوق فيها لصافى عوائد سعر الحياد ALP ، بدون وجود تعديلات دقيقة وموثوق فيها تفسر هذه الاختلافات.

مما سبق يتضح *عدم وجود طريقة مناسبة لكل الصفقات، وأن الأمر يتطلب اختيار طريقة سعر تحويل تناسب ظروف حال كل صفقة ، وتراعى جودة البيانات المتاحة المتضمنة أعلى درجة دقة فى التعديلات، وتحقق أكبر نتائج موثوق فيها. ولتحقيق ذلك، يجب دراسة نواحى قوة وضعف كل طرق سعر التحويل من حيث : مدى مناسبة الطريقة لدى إجراء تحليل مقارنة للصفقة المرتبطة محل المراجعة، وإتاحة معلومات كافية وموثوق بها لتطبيق الطريقة المختارة، فضلا عن بيان درجة المقارنة بين الصفقات المرتبطة والمستقلة متضمنة الثقة فى التعديلات التى قد تكون مطلوبة لتقليل الاختلافات (OECD, Jan. 2008).*

٧- توثيق سعر التحويل المحايد:

يقصد بالتوثيق Documentation ، البيانات والمعلومات (المستندات والسجلات والوسائط الإليكترونية ، والتحليلات ، والتقارير.. الخ) المتاحة والمناسبة، التى تمكن دافع الضرائب من بذل الجهد المقبول، لتحليل وتحديد سعر تحويل الصفقات البينية لتتوافق مع مبدأ الحياد ALP .

ويحظى توثيق سعر التحويل المحايد بأهمية كبيرة . حيث أوضحت نتائج الاستقصاء الذى أعده (Ernst &Young, 2007) أن ٦٥% من المستقصى منهم بالشركات الأم يرون أن توثيق سعر التحويل يعتبر أكثر أهمية الآن عما مضى . وقد تختلف الأولويات فى إعداد توثيق سعر التحويل باختلاف الشركات. فقد تعطى الأولوية لاتساق consistency المستند، أو القدرة على تحديد فرص تخطيط الضريبة، أو الدفاع عند المراجعة، أو التكامل مع معايير التقرير المالى، أو تقليل الالتزام الضريبى، أو وضع سياسة عامة، أو اتخاذ قرار استرتيجى أو رد فعل أو حالة بحالة. وتتمثل مداخل توثيق سعر التحويل فى إعداد المستندات ، إما على أساس منسق عالميا، أو حالة بحالة لكل بلد مع قليل من التنسيق، أو بلد واحد معدل لمقابلة احتياجات سلطات قضائية معينة (Ernst &Young, 2007). ويتطلب التوثيق مراعاة حقائق وظروف كل حالة، وكفاية التفاصيل والوقت المناسب وتناسب التكلفة مع المنفعة المترتبة على ذلك. ويجدر الإشارة ، الى

أن التوثيق المناسب يجعل دافع الضرائب فى موقف تفاوضى أفضل، لدى تعامله مع الإدارة الضريبية ، بما يمكن من تسهيل وتقليل عملية المراجعة والتعديلات والعقوبات.

وفى هذا الشأن ، قدمت (IRAS, 2006) إرشادا عن متطلبات التوثيق ، تتضمن تفاصيل ما يجب توثيقه كما يلى:

٥/١/١ ***معلومات عامة عن الأطراف ذوى العلاقة:*** وتشمل معلومات تفصيلية عن الهيكل التنظيمى، وخطوط الإنتاج وطبيعة الصناعة وظروف السوق، والظروف التشريعية والاقتصادية ، واستراتيجيات ونماذج المشروع (الماضية والحاضرة والمستقبلة)، ومعلومات مختصرة عن أنشطته ووظائفه الأساسية وأصوله الموظفة والمخاطر التى قد يواجهها ، ومعلومات عن العلاقات المتبادلة بين هذه الأطراف.

٥/١/٢ ***تفاصيل عن الصفقات بين الطرف المرتبط بالبلد المضيف والأطراف الأخرى ذوى العلاقة:*** وتشمل معلومات تفصيلية عن كافة الصفقات مع الأطراف المرتبطة، والعقود أو الاتفاقات التى تبين شروط هذه الصفقات ، وحساباتها المالية.

٥/١/٣ ***تحليل سعر التحويل:*** ويتضمن اختيار الطرف المرتبط وأسباب ذلك، والأساس الذى يمكن المقارنة عليه comparable والمعايير المتخذة لاختياره ، وتحليل المقارنة لصفقات الطرف المرتبط وصفقات الأساس المختار ، وتفاصيل وأسباب التعديلات الضرورية لتحقيق المقارنة، وطريقة السعر المختارة وسبب اختيارها، وسعر التحويل المحايد والحسابات والفروض المستخدمة فى ذلك، والمدى المحدد لهذا السعر (إن وجد) وتفاصيل وأسباب تحديده واستخدامه.

٦- عبء إثبات توافق سعر التحويل مع مبدأ الحياد:

يثور التساؤل على من يقع عبء إثبات توافق سعر التحويل مع مبدأ الحياد؟ هل الشركات متعددة الجنسية ووحداتها الفرعية (دافعو الضرائب) أم السلطات الضريبية المختصة ؟ بصفة عامة ، يقع عبء إثبات صحة سعر التحويل المحايد على عاتق الشركات متعددة الجنسية ، نتيجة للضغوط التى تواجهها هذه الشركات من مستفيدين مختلفين (Cools & Others, 2008). ففى الولايات المتحدة الأمريكية ، يقع على دافع الضرائب عبء الإثبات ، على اعتبار أن تشريعات هذا البلد تركز على نتيجة مبدأ الحياد ، أى على مدى صحة الربح الخاضع للضريبة (Borkowski, 2001).

أما فى أوربا، فيقع عبء الإثبات على الإدارات الضريبية، لتبرهن على عدم توافق أسعار التحويل مع مبدأ الحياد، باعتبار أن إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD تركز على كيفية تحديد سعر التحويل، وأن الشركات الأوربية قد اعتادت على التعاون التام مع الإدارات الضريبية للوصول الى حلول (Borkowski, 2001). وفى مصر، يقع عبء الإثبات على مصلحة الضرائب المصرية ، فى التحقق من تطبيق الأشخاص المرتبطين للسعر المحايد فى معاملاتهم التى تتم فيما بينهم (اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، مادة رقم ٣٨).

٧-الاتفاقات المكملة لسعر التحويل المحايد:

١/٧ إجراءات الاتفاق المتبادل Mutual Agreement Procedures (MAP) :

يسعى إجراء الاتفاق المتبادلMAP لسعر التحويل نحو تقديم أسلوب مناسب للسلطات المختصة، لحل مشاكل الازدواج الضريبى، التى تنشأ نتيجة لخضوع العائد لضريبتين من قبل إدارتين ضريبتين مختلفتين. فى هذه الحالة، قد يقوم الممول بالتعامل مع السلطات المختصة competent authorities لعقد اتفاق متبادل، من أجل تقليل الضريبة المزدوجة الناجمة عن إعداد تعديلات سعر التحويل. وفى حالة عدم الاتفاق، يجب على الممول أن يبحث عن معالجات أخرى، كالمعالجات القانونية من خلال المحاكم. ولتحقيق اتفاق عادل وكفء، يجب على الممول أن يتعاون بشكل كامل مع السلطات المختصة ، فيقدم لها مستندات دقيقة وموثوق فيها، وإجابات دقيقة وسريعة أو توضيحات عن الاستفسارات التى تطلبها. فإذا لم يستجب لذلك ، فقد لا تحل مشكلة الازدواج الضريبى، لعدم الاتفاق أو لرفض السلطات المختصة إجراءات الاتفاق المتبادل المقدمة من الممول.

٢/٧ إتفاق السعر المسبق Advance Pricing Arrangement (APA):

يعرف (IRAS, 2006) اتفاق السعر المسبق بأنه تحديد مقدم لمجموعة معايير مناسبة تحقق أسعار التحويل لصفقات الأطراف المرتبطة لفترة محددة. بينما يعرفه (Elliott,1998) بأنه اتفاق يتم بين دافع الضرائب والإدارة الضريبية ، للموافقة على منهجية سعر التحويل التى ستستخدم لتحديد سعر التحويل المحايد فى المستقبل. ويستخدم هذا الاتفاق أساسا لتجنب خطر إمكانية حدوث إزدواج ضريبى، وحدوث تعديلات فى تقدير الدخل مستقبلا ، بما يؤدى الى مطالبة الممول بمدفوعات كبيرة خلال الفترة أو الفترات القادمة.

وتتعدد أشكال اتفاق السعر المسبق فيما يلى (National tax agency, Japan, 2006):

- ***الاتفاق الأحادى للسعر المسبق Unilateral advanced pricing agreement (UAPA)***، ويتم بموجبه الاتفاق بين شركة متعددة الجنسية وإدارة ضريبية لدولة واحدة فقط ، على طريقة سعر التحويل الواجب الالتزام بها فى جميع التعاملات البينية داخل الشركة.
- ***الاتفاق المزدوج للسعر المسبق Bilateral advanced pricing agreement (BAPA)***، ويتم بموجبه الاتفاق بين شركة متعددة الجنسية وإدارتان ضريبيتان لدولتين ذوى علاقة بالعنصر محل التسعير، على طريقة سعر التحويل المعترف به من قبل هاتين الإدارتين ، والتى تلتزم بها الشركة فى تعاملاتها بين فروعها.
- ***الاتفاق المتعدد للسعر المسبق Multilateral advanced pricing agreement (MAPA)***، ويتم بموجبه الاتفاق بين الشركة متعددة الجنسية والإدارات الضريبية للعديد من الدول التى تحتوى على فروع لتلك الشركات .

وتتعدد مزايا الاتفاقات المسبقة لسعر التحويل للشركات متعددة الجنسية والإدارات الضريبية المختصة. إذ تقدم هذه الاتفاقات (IRAS, 2006; Elliott,1998) إرشادات حقيقية عن تحديد سعر التحويل المقبول والعادل بينهما، وتقدم وسيلة أكثر كفاءة وفاعلية لحل قضايا سعر التحويل المعقدة للوصول الى الاتفاق المسبق، كما تتجنب أو تقلل فرص مراجعة عمليات سعر التحويل المجهدة والطويلة من جانب الإدارات الضريبية وإمكانية فرض عقوبات على الممول. وبناءا على خبرة IRAS ، فإن معظم اتفاقات السعر المسبق تغطى فترة مستقبلة تمتد من ثلاثة الى خمسة أعوام ، وفترة ماضية تغطى عاما الى عامين (IRAS, 2006) .

ولاشك أن تعاون الممولين يعتبر العامل الحاسم لنجاح عملية التخطيط المسبق، وذلك باستجابتهم السريعة والدقيقة للرد على استفسارات السلطات المختصة وتقديم تحليلات جيدة لهذه القضايا. فإذا لم يتم الاتفاق لسبب أو لآخر، فلا يزال أمام دافعى الضرائب فرصة إجراء الاتفاق المتبادل MAP أو البحث عن علاجات أخرى متاحة فى ظل القوانين المحلية . ولا يعتبر دافعوا الضرائب ملتزمين بقبول المخرجات المتفق عليها بين الإدارات، فيمكنهم أن يسحبوا طلبهم أو يؤجلوا عملية الاتفاق أو يرفضوا المخرجات المتفق عليها (IRAS, 2006).

٨- الإطار المنهجى المقترح لسعر التحويل المحايد:

فى ضوء العرض السابق، يسعى الباحث نحو محاولة وضع إطار منهجى لسعر التحويل الدولى المحايد. ويتسم هذا الإطار بالشمول، فيتضمن تحديد وقياس سعر التحويل المحايد وخطواته المنهجية والقواعد والاعتبارات التى تحكمه وشفافية الإفصاح عن معلوماته ، بجانب ملاءمته للمتغيرات التنظيمية والبيئية والمالية التى تحكم اختيار أفضل طريقة سعر التحويل مناسبة للشركات محل الدراسة ، فضلا عن ملاءمته لخصائص بيئة الصناعة المصرية ، بجانب توافقه مع ظروف حال كل شركة.

ويتكون الإطار(شكل رقم ٢) من سبع بنود تتضمن : أهدافه ، والمستفيدون منه، وخطوتان تمهيديتان تؤكدا على ضرورة اقتناع ودعم الإدارة العليا لسعر التحويل وتحديد الصفقات البينية، ودراسة البيئة الداخلية والخارجية، وتحديد وتنفيذ وتوثيق منهجية أسعار التحويل ، وإجراء الاتفاقات المكملة ، والتفاوض مع سلطات البلد المضيف.

٨/١ أهداف الإطار المقترح: يهدف الإطار المقترح الى تقديم معلومات مناسبة ودقيقة، عن سعر التحويل المحايد للصفقات البينية، بين الأطراف ذوى العلاقة بالشركات متعددة الجنسية ، بما يحقق مستوى ربح مرض وعادل للأطراف المستفيدة ، ويمكنها من اتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء.

٨/٢ الأطراف المستفيدة : تتمثل الفئات المستفيدة من سعر التحويل المحايد فى:

- *الأطراف ذوى العلاقة* ، وهم الشركات متعددة الجنسية ووحداتها الفرعية بالبلدان المضيفة، التى تسعى الى تحقيق أهدافها والتى يتمثل أهمها فى : خلق قيمة لحامل السهم، والإبداع وتحسين الكفاءة ، واستخدام نظم قياس وتقييم أداء ومكافآت عادلة ، والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية،ورضاء السلطات المختصة بالبلدان المضيفة..الخ.
- *السلطات المختصة بالبلدان المضيفة* (سلطة ضريبية أو سلطات أخرى) ، والتى تسعى الى ضمان حق خزانتها العامة فى الحصول على عائد ضريبى عادل من الشركات الأجنبية العاملة لديها. ويتم ذلك بعقد الاتفاقات المتبادلة ، وإعداد التشريعات المالية والضريبية والمحاسبية، ومراجعة تحديد وتنفيذ منهجية سعر التحويل ومخرجاتها ، وإجراء التعديلات على الوعاء الضريبى ، وفرض عقوبات فى حالة عدم التوافق مع سعر التحويل المحايد.

٨/٣ خطوات تمهيدية:

٨/٣/١ اقتناع ودعم الإدارة العليا: يجب على الإدارة العليا بالشركات متعددة الجنسية ، أن تقتنع بأهمية وضرورة وجود سعر تحويل محايد للصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة، وأن تعمل على تدعيمه. وهذا الأمر سوف يشجع المستويات الإدارية المختلفة على الالتزام بالسلوك

شكل رقم (٢)

الإطار المقترح لسعر التحويل المحاسبى

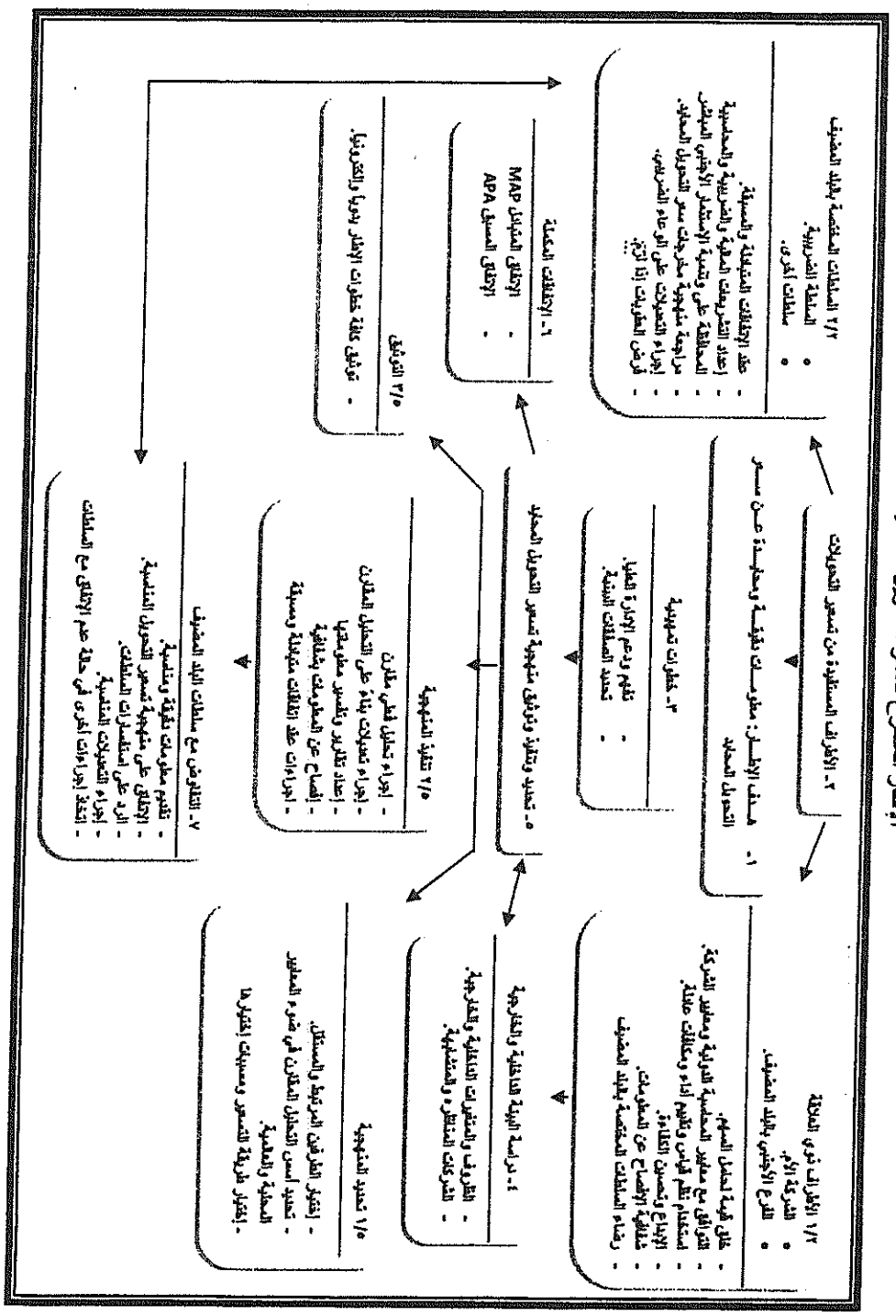

الأخلاقى، وعدم التهرب الضريبى بنقل الأرباح من البلد المضيف الى بلد أو بلاد أخرى ، بما يرضى تلك الأطراف والإدارات الضريبية فى البلاد المضيفة، ويوثق العلاقات مع حكوماتها.

٢/٣/٨ **تحديد الصفقات البينية** : تختلف الصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة باختلاف الشركات ، مما يتطلب ضرورة تحديدها بدقة . وتتمثل هذه الصفقات فى خامات وسلع وسيطة وكاملة، وخدمات مختلفة (كالدعم الفنى) ، وأموال ، وأصول غير مادية / ملكية فكرية (كامتياز أو إبداع أو تصميم أو نماذج، وحقوق نشر أو تأليف ، وعلامة تجارية أو إسم تجارى ، وامتياز أو رخصة أو عقد، وبرنامج أو نظام أو إجراء أو دراسة أو تنبؤ أو بيانات فنية).

٤/٨ دراسة البيئة الداخلية والخارجية :

١/٤/٨ تحديد المتغيرات المؤثرة على اختيار أفضل طريقة سعر تحويل مناسبة ، وتتمثل فى المتغيرات التنظيمية والبيئية والمالية التالية:

- *متغيرات تنظيمية* ، كحجم المبيعات ، وطبيعة الصناعة ، وطبيعة السلعة أو الخدمة أو الأصل المتبادل، وتجنب المخاطر، والإبداع وتطوير منتج جديد، والحوافز الإدارية، ومعايير تقييم أداء المديرين.
- *متغيرات بيئية*، كالاستقرارالسياسى والاقتصادى، والسياسات والتشريعات التجارية والضريبية، ومدى المنافسة السوقية، والموقع الجغرافى، والقوى الشرائية للعميل، وتقلبات العملة الأجنبية، والعلاقة بحكومات البلدان المضيفة ، ومدى تشدد الإدارات الضريبية بتلك البلاد.
- *متغيرات مالية* ، كالعائد على حق الملكية ، والعائد على الأصول ، والعائد على المبيعات، والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ، وبطاقة الأداء المتوازن (BSC).

٢/٤/٨ تحديد الشركات المثيلة أوالمتشابهة: وهى الشركات المستقلة التى تنتج محليا أو عالميا نفس السلعة أو الخدمة أو سلعة أو خدمة مشابهة وتبيعها فى السوق ، وتعايش نفس ظروف المنتجات المتبادلة بين الأطراف ذوى العلاقة . وهنا ، يتم اتخاذ أسعار منتجات الشركات المثيلة بمثابة أساس يتم المقارنة عليها لدى حساب سعر التحويل المحايد ، على اعتبار أن هذه المنتجات يتحدد سعرها وفقا لقوى السوق.

٥/٨ تحديد وتنفيذ وتوثيق منهجية سعر التحويل المحايد:

١/٥/٨ تحديد المنهجية : يجب تحديد منهجية سعر التحويل، إعتمادا على إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ومعيار المحاسبة الدولى رقم ٢٤ ومعيار المحاسبة المصرى رقم ١٥، باعتبارهم معايير مرجعية Benchmarking للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء. وتتمثل هذه المنهجية فى اختيار الطرف المرتبط والطرف المستقل وأسباب ذلك الاختيار، ووضع الأسس المناسبة لمقارنة الصفقات البينية للأطرف ذوى العلاقة مع صفقات الطرف المستقل، واختيار طريقة سعر التحويل المناسبة لكل صفقة.

٢/٥/٨ **تنفيذ المنهجية:** حتى يتم تنفيذ منهجية سعر التحويل المحايد، يتطلب الأمر إجراء مقارنة فعلية بين صفقات الطرف المرتبط والطرف المستقل، وفقا للمعايير المتفق عليها فى الخطوة السابقة. ويكون ذلك باستخدام تحليل المقارنة (بما فى ذلك التحليل الوظيفى)، وإجراء التعديلات اللازمة على سعر التحويل للصفقات البينية وفقا لظروف الحال ، للوصول الى سعر تحويل يتفق مع مبدأ الحياد. وبتنفيذ هذه المنهجية ، تتحدد مخرجات سعر التحويل المحايد التى

تعبر عن معلومات عن سعرالتحويل وأسس حسابه والوعاء الضريبى ، والتى يجب الإفصاح عنها بشفافية كاملة لمن يهمه الأمر.

٨/٥/٣ التوثيق: يجب على الشركات متعددة الجنسية ، أن توثق كافة مراحل الإطار المنهجى بكافة الأدلة التى تحقق ذلك (مستندات، سجلات، وسائط اليكترونية، تحليلات، تقارير ..الخ)، وذلك بهدف خدمة إدارة تلك الشركات فى اتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء من ناحية، وتقديم كافة الأدلة المطلوبة الى الإدارة الضريبية بالبلد المضيف لتتأكد من عدالة الوعاء الضريبى من ناحية أخرى.

٨/٦ إجراء الاتفاقات المكملة لسعر التحويل :

يجب على الأطراف ذوى العلاقة، اتخاذ اللازم نحو عقد اتفاقات مسبقةAPA مع السلطة الضريبية بالبلد المضيف تحد من النزاعات والازدواج الضريبى وتقلل من عمليات المراجعة وفرض العقوبات . كما يجب عليها أن تحث السلطات المختصة بالبلد الأم، لاتخاذ اللازم نحو عقد اتفاقات متبادلة MAP مع البلدان المضيفة.

٨/٧ التفاوض مع السلطات المختصة بالبلد المضيف:

تعتبر مراجعة سعر التحويل من قبل الإدارة الضريبية بالبلد المضيف، بمثابة المرحلة الأخيرة للاتفاق على سعر التحويل المحايد، للوصول الى الوعاء الضريبى العادل. إذ يترتب على فحص ومراجعة المعلومات المقدمة من الشركة متعددة الجنسية، إما قبول نتيجة الفحص أو طلب إجراء تعديلات عليها أو رفضها وفرض عقوبات. ولا شك أن اقتناع وتفاهم الشركات متعددة الجنسية بأهمية تحديد سعر تحويل محايد ، وسرعة تقديمها للمعلومات الدقيقة والمناسبة التى تطلبها الإدارة الضريبية المختصة، سوف يقلل من إجراء التعديلات والعقوبات ويعطى لكل ذى حق حقه.

٩- الدراسة التطبيقية:

٩/١ مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من فئتين رئيسيتين هما:

- ***الشركات متعددة الجنسية العاملة فى صناعة الأدوية فى مصر:*** تم اختيار صناعة الأدوية كمجتمع للبحث، بناءا على عدة اعتبارات أهمها: احتلال هذه الصناعة المرتبة الأولى فى اعتبار سعر التحويل بها أكثر أهمية لمديرى ضرائب الشركات متعددة الجنسية، (Ernst & Young, 2007). وتميزها باستخدام تكنولوجيا عالية الكثافة تمكن من تطوير وتنمية القاعدة التكنولوجية لقطاع صناعة الأدوية المصرية، بجانب تمتعها بقدرة كبيرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فضلا عن حاجة إدارات تلك الشركات للوصول الى حل وسط للمنازعات الخاصة بالتحويلات بين الأطراف ذوى العلاقة (وزارة الاستثمار، بوابة الاستثمار المصرية ، يناير ٢٠٠٩). وبناءا على ذلك، تم اختيار الشركات التسع التالية كمجال للتطبيق وفقا للجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)
أسماء وعناوين وجنسيات عينة الشركات الأجنبية العاملة فى صناعة الأدوية فى مصر

م	اسم الشركة	العنوان	الجنسية
١	جلاسكو سميثكلاين	القاهرة– مدينة السلام	بريطانيا – فرنسا
٢	سانوفى افينتس إيجبت	القاهرة – الزيتون	المانيا
٣	فايزر إفريقيا والشرق الأوسط	مدينة ٦ أكتوبر	هولندا
٤	فايزر مصر	القاهرة – ألماظة	أمريكا
٥	ايلى ليلى إيجبت	القاهرة– مصر الجديدة	هولندا
٦	سيرفيه مصر للصناعات المحدودة	مدينة ٦ أكتوبر	فرنسا
٧	بريستول مايرز– سكويب مصر	الجيزة – الهرم	أمريكا
٨	نوفارتس فارما	القاهرة – الأميرية	سويسرا
٩	ليبتس إيجبت للأدوية والمستحضرات الطبية	مدينة ٦ أكتوبر	أمريكا

وقد تمثلت مفردات عينة البحث فى ٩٠ مفردة ، بمعدل ١٠ مفردات من العاملين بكل شركة، ممثلة فى الإداراة العليا وإدارات المالية والتكاليف والمراجعة والإنتاج والبحوث والتطوير، باعتبارهم أكثر الإدارات ارتباطا بموضوع سعر التحويل الدولى. واستجاب ٦٥ مفردة للدراسة ، وبلغت نسبة الردود السليمة ٦٨,٩%.

- ***العاملون بمصلحة الضرائب العامة على الشركات:*** قام الباحث بجمع البيانات الأولية من خلال قائمة استقصاء، وزعت على كافة العاملين بإدارة الضرائب على الشركات المساهمة بمصلحة الضرائب المصرية وعددهم ٢٨ مفردة. وقد تم اختيار العاملين بهذه الإدارة، لإلمامهم بكيفية التعامل الضريبى مع الصفقات التى تتم بين الأطراف المرتبطة والمشاكل الناتجة عنها . واستجابت كل مفردات الدراسة، وبلغت نسبة الردود السليمة ١٠٠%.

٢/٩ أسلوب البحث:

١/٢/٩ متغيرات البحث:

تتمثل متغيرات البحث فى متغير مستقل ومتغيرات تابعة. ويتمثل المتغير المستقل فى سعر التحويل المحايد للصفقات المتبادلة بين الأطراف ذوى العلاقة. أما المتغيرات التابعة فتتمثل فيما يلى:

أ- ***مطالب الأطراف ذوى العلاقة :*** تم قياس مطالب الأطراف ذوى العلاقة لتعبر عن الأهداف التى تبغيها من تحديد وقياس سعر تحويل محايد للصفقات البينية، والتى تتمثل فى : خلق قيمة لحامل السهم ، واستخدام الأهداف المرجعية ، وتشجيع الإبداع وتحسين الكفاءة، واستخدام نظم قياس وتقييم أداء ومكافآت عادلة ، والتوافق مع إرشادات منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية OECD ومعيارا المحاسبة الدولية والمصرية ، وشفافية الإفصاح عن المعلومات ، ورضاء السلطة الضريبية بالبلد المضيف.

ب- *متغيرات تنظيمية وبيئية ومالية* : تم قياس المتغيرات التى تؤثر على اختيار الطريقة المناسبة لسعر التحويل والتى تتمثل فى: *متغيرات تنظيمية* (حجم المبيعات، وطبيعة الصناعة ، والحوافز الإدارية ، والإبداع وتطوير منتج جديد ، وتجنب المخاطر، ومعايير تقييم أداء المديرين ، ونوع الصفقة المتبادلة)، *وأخرى بيئية* (الاستقرار الإقتصادى والسياسي، والسياسات والتشريعات، ومدى المنافسة السوقية، والموقع الجغرافى، والقوى الشرائية للعميل، والمعايير الدولية والمحلية، وتقلبات العملة الأجنبية، وعلاقة الشركة بالحكومة المضيفة)، *وثالثة مالية* (القيمة الاقتصادية المضافة EVA، وبطاقة الأداء المتوازنBSC ، والعائد على حق الملكية ، والعائد على الأصول ، والعائد على المبيعات).

ج- ***رضاء حكومات الدولة المضيفة***: تم قياس الأغراض التى تبغيها حكومات الدول المضيفة من الأطراف ذوى العلاقة، لدى تحديد وقياس وتقرير سعر التحويل المحايد. وتتضمن هذه الأغراض عدالة الوعاء الضريبى، والالتزام بلوائح وقوانين الدول المضيفة، وزيادة الاستثمار الأجنبى المباشر، والإفصاح بشفافية عن كافة المعلومات المطلوبة، وتسهيل مراجعة منهجية سعر التحويل، والاستجابة للتعديلات المنطقية التى تطلبها السلطة الضريبية.

٢/٢/٩ أساليب تجميع وتحليل البيانات :

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية باستخدام أسلوبين: الأسلوب الأول فى إعداد قائمة الاستقصاء، كوسيلة أساسية لجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية. بينما تمثل الأسلوب الثانى فى المقابلات الشخصية ، لغرض التغلب على أهم عيوب قوائم الاستقصاء المسلمة لعدد كبير من أفراد العينة الميدانية ، وتوضيح مابها من استفسارات خاصة بالبحث.

وتتضمن قائمة الاستقصاء قائمتي استقصاء فرعيتين : الأولى تخص الشركات متعددة الجنسية العاملة فى صناعة الأدوية فى مصر ، لاستطلاع آرائهم فى قضايا تخصهم فقط. بينما تتناول قائمة الاستقصاء الأخرى قضايا مشتركة تخص هذه الشركات ومصلحة الضرائب المصرية. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسى لارتفاع دقة نتائجه. كما تم استخدام البرنامج الإحصائى SPSS الإصدار رقم ١٣ ، لإجراء: مقاييس الاعتمادية والتوزيع التكرارى واختبار مان وتنى وتحليل الارتباط وتقدير المساهمة ، التحليل العاملى.

٣/٩ مقاييس الاعتمادية Reliability Measures :

توضح مقاييس الإعتمادية، مدى الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لقائمة الاستقصاء ومدى تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة ، وذلك من خلال مقياس (ألفا) Gronbatch Alpha. فإذا زاد هذا المقياس عن ٠,٦٠ ، أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع والعكس . ويبين الجدول رقم (٣) قيمة هذا المعامل وفقا لتحليل لقائمة الاستقصاء محل الدراسة :

جدول رقم (٣) مقاييس الإعتمادية وفقا لتحليل قائمة الاستقصاء

عناصر الأستقصاء	أرقام العبارات	عدد العبارت	قيمة ألفا %
- أهم القضايا الضريبية التى تواجهها إدارة الشركة.	١-٦	٦	٦٠
- الصفقات البينية التى تتم بين الأطراف ذوى العلاقة.	٦-١٠	٤	٧٣
- المطالب التى تسعى الشركة الى تحقيقها عند وضع سعر تحويل.	١١-١٧	٧	٧٠
- العوامل التنظيمية المؤثرة على طريقة سعر التحويل.	١٨-٢٤	٧	٩٦
- العوامل البيئية المؤثرة على طريقة سعر التحويل.	٢٥-٣٣	٩	٦٣
- العوامل المالية المؤثرة على طريقة سعر التحويل.	٣٤-٣٨	٥	٧٤
- العناصر المؤثرة على اختيار أفضل طريقة سعر تحويل سائدة	٣٩-٤٦	٩	٧٩
- أفضل وصف للممارسات التى تستخدمها الشركات فى تطبيقاتها.	٤٨-٥٠	٣	٧٣
- منهجية سعر التحويل بالشركات	٥١-٥٧	٧	٦٩,٧
- الأولويات فى إعداد توثيق سعر تحويل فى الشركات.	٥٨-٦٥	٨	٨٣
- مدخل توثيق سعر التحويل .	٦٦-٦٩	٤	٦٧,٦
إجمالى الإعتمادية الخاصة باستمارة الشركات.	١-٦٩	٦٩	٨٤,٦
إجمالى الأعتمادية الخاصة باستمارة الشركات و الضرائب.	١-٢٢	٢٣	٧٨,٣

من الجدول السابق يتضح أن قيمة ألفا بلغت ٨٤,٦% على المستوى الأجمالى بالنسبة لاستجابات قائمة استقصاء الشركات و٧٨,٣% لقائمة استقصاء المشتركة للشركات والضرائب، الأمر الذي يمكن معه الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء وتعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة .

٤/٩ التوزيع التكرارى واختبار مان وتنى Man-Whitney Test:

يسعى التوزيع التكرارى الى معرفة الأوزان النسبية لاستجابات عينة البحث. بينما يسعى اختبار مان وتنى الى قياس الفروق المعنوية بين آراء المستقصى منهم حول عناصر الإستبيان فى أقسام قائمة الاستقصاء المشتركة (العاملين بالشركات ومصلحة الضرائب)، بهدف إمكانية حصر أهم عناصر الاستبيان المتفق والمختلف عليها من وجهة رأى المستقصى منهم ، وبهدف تحديد أثر مبدأ سعر التحويل المحايد على الأرباح والالتزام الضريبى للشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر. وفيما يلى نتائج التوزيع التكرارى واختبار مان وتنى:

١- **القضايا الضريبية:** نالت ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المرتبة الأولى باعتبارها أهم القضايا الضريبية التى تواجهها الشركة (١٠٠%)، وتلى ذلك سعر التحويل (٥٩,٧%)، ثم ضريبة القيمة المضافة (٤٦,٨%) ، فالضرائب الجمركية (٤١,٩%) ، ويأتى فى المرتبة الأخيرة الخلافات الضريبية (١,٦%) . وبذلك احتل سعر التحويل المرتبة الثانية ، بما يخالف دراسة (Ernst & Young, 2007) التى توصلت الى أنه يحوز المرتبة الأولى بشركات

الأدوية على مستوى العالم . ويرجع ذلك فى الغالب الى حداثة تعامل مصلحة الضرائب المصرية مع هذا السعر. إذ أن المصلحة لم تكمل مراجعة أول إقرارات ضريبية لهذه الشركات عام ٢٠٠٧ ، وفقا لنص القانون رقم (٩١) لعام ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية، وبالتالى لم تحدث خلافات هامة تدفع هذا المجال ليحظى بمرتبة أعلى.

٢-**مكونات الصفقات البينية:** احتلت الخامات والأجزاء الوسيطة والسلع الكاملة المرتبة الأولى فى الصفقات البينية التى تتم بين الأطراف ذوى العلاقة (٩٠,٤%) ، وتلاها الخدمات المتبادلة (٥٩,٧%)، ثم الخدمات المالية /التمويلية (٣٧,١%)، وأخيرا رخصة الملكية الفكرية (٢٥,٨%). ويرجع ذلك الى أن الفروع الأجنبية العاملة فى مصر تستورد معظم الخامات والأجزاء الوسيطة والسلع الكاملة من الشركة الأم والفروع بالبلاد الأخرى المضيفة ، وأن الخدمات المتبادلة بين الأطراف ذوى العلاقة تحظى بأهمية أقل.

٣-**أهداف الشركة من أسعار التحويل:** تصدر شفافية الافصاح عن المعلومات محليا وعالميا المرتبة الأولى (٩١,٩%)، ليعتبر أهم هدف تسعى الشركات الى تحقيقه، من خلال وضع سعر تحويل مناسب. ويلى ذلك استخدام الأهداف المرجعية الداخلية والخارجية (٧٧,٥%)، ثم خلق قيمة لحامل السهم (٧٥,٨%) ، فالتوافق مع معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (٧٢,٦%) . بينما نال رضاء السلطة الضريبية بالبلد المضيف المرتبة الأخيرة (٣٢,٣%). ولا يتفق الباحث مع اعتلاء خلق قيمة لحامل السهم للمرحلة الثالثة بعد شفافية الإفصاح واستخدام الأهداف المرجعية. فمن الجدير بالذكر أن المستثمرين الأجانب يسعون الى الاستثمار المباشر فى مصر والدول الأخرى لتحقيق أقصى أرباح ممكنة، الأمر الذى يتطلب دفع هدف خلق قيمة لحامل السهم ليحتل المرتبة الأولى.

٤-**معيار سعر التحويل :** يرى ٦٧% من المستقصى منهم بفئة الشركات أن معيار المحاسبة الدولية رقم ٤٢ وارشادات منظمة التعاون والتنمية الأقتصادية (EOCD) يجب أن يستخدم كهدف مرجعى عند تسعير الصفقات بين الأطراف ذوى العلاقة . وقد أكدت فئة الشركات على ذلك بفارق عالى المعنوية عن فئة الضرائب. حيث بلغ المدى المتوسط لموظفى لشركات ٥٣,٧١ ، بينما انخفض لفئة موظفى الضرائب الى٢٧,٣٢. وهذا يؤكد أن فئة الضرائب لا تعتمد على المعيار والإرشادات كهدف مرجعى. ويرجع ذلك الى حداثة عهد مصلحة الضرائب بموضوع سعر التحويل، وتأخر تطبيق قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية، والذى تتضمن نصوصه معظم محتويات ذلك المعيار وتلك الإرشادات.

٥-**طبيعة نشاط الشركة:** أكدت فئة الشركات بفارق عالى معنوى عن فئة الضرائب ، على أهمية طبيعة نشاط الشركة فى التأثير على تحديد طريقة سعر التحويل المستخدمة فى تسعير الصفقات البينية.حيث بلغ المدى المتوسط لفئة الشركات ٥٤,١٥ ، بينما انخفض ذلك المستوى لفئة الضرائب الى ٢٦,٣٦ ، مما يؤكد على أن طبيعة نشاط الشركة لا يحظى باهتمام موظفى الضرائب لدى تحديد طريقة سعر التحويل. ويرجع ذلك الى أن فئة الشركات تسعى الى اختيار الطريقة المناسبة لطبيعة وظروف نشاطها ، فى حين تسعى مصلحة الضرائب الى اختيار الطريقة التى تحقق إيرادات ضريبية عادلة.

٦-**المتغيرات التنظيمية:** يحظى متغير تجنب المخاطر بالمرتبة الأولى باعتباره أهم المتغيرات التنظيمية المؤثرة على تحديد طريقة سعر التحويل المناسبة (٨٢,٢%) . ويرجع ذلك الى

ظهور متغيرات محلية وعالمية متسارعة (كالأزمة المالية العالمية الأخيرة) التى زادت من حجم المخاطر الى حد كبير. ويلى ذلك طبيعة الصناعة (٥٨,١%) ، ثم نوع السلعة أو الخدمة أو الأصل المتبادل (٥٤,٨%).

٧-**المتغيرات البيئية** : تصدر الاستقرار الاقتصادى والسياسى المرتبة الأولى فى الأهمية النسبية للمتغيرات البيئية المؤثرة على طريقة سعر تحويل الصفقات البينية(٩٦,٨%)، ويلى ذلك السياسات والتشريعات التجارية والضريبية (٩١,٩%) . وبالنسبة لمتغيرات معيار سعر التحويل المحايد ALP وعلاقة الشركة بالحكومة المضيفة وتقلبات العملة الأجنبية ، فتكاد تكون على درجات موافقة متقاربة، حيث حصلت على نسب موافقة ٧٢,٦% ، ٦٩,٤% ، ٦٧,٧% على التوالى ، مما يؤكد تساوى أهمية هذه المتغيرات على تحديد طريقة سعر التحويل. أما باقى المتغيرات ، فكانت أقل تأثيرا. ويرجع تصدر متغيرا الاستقرار الاقتصادى والسياسى والسياسات والتشريعات التجارية والضريبية، الى أنهما يؤثران بشكل كبير على قرارات الاستثمار الأجنبى المباشر لدى كل من الشركات متعددة الجنسية والدول المضيفة من ناحية ، وعلى اختيار طريقة سعر التحويل المناسبة من ناحية أخرى.

٨-**المتغيرات المالية**: حاز العائد على حق الملكية على المرتبة الأولى (٨٢,٢%) كأهم متغير مالى يؤثر على تحديد طريقة سعر التحويل، ويلى ذلك العائد على الأصول (٨٠,٦%)، ثم العائد على المبيعات (٦٤,٦%). يرجع نيل العائد على حق الملكية المرتبة الأولى ، لأن المستثمرين يهدفون أساسا من الاستثمار المباشر فى الدول المضيفة الى تعظيم أرباحهم.

٩- **اختيار طريقة سعر التحويل المستخدمة**: يوضح الجدول رقم (٤) الأهمية النسبية لطريقة سعر التحويل المستخدمة والأكثر شيوعا للصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة:

جدول رقم (٤)

الأهمية النسبية لطريقة سعر التحويل المستخدمة والأكثر شيوعا للصفقات البينية

طرق سعر التحويل	التكرارات %	المدى المتوسط		مان ويتنى	مستوى المعنوية
		الشركات	الضرائب		
– طريقة السعر الحر المقارن.	٨٥,٥	٤٥,٨٤	٤٤,٧٥	٨٤٧	٠,٨١٦
– طريقة سعر إعادة البيع.	٥٧,٨	٥٥,٠٢	٢٤,٤٣	٢٧٨	٠,٠٠٠
– طريقة التكلفة مضافا اليها هامش ربح.	٦٠,٠	٣٧,٣١	٦٣,٦٤	٣٦٠	٠,٠٠٠
– طريقة تقسيم الأرباح.	٤,٤	٥٨,٨٢	١٦,٠٠	٤٢	٠,٠٠٠
– طريقة صافى العائد الصفقاتى.	٢,٢	٥٦,٣٤	٢١,٥٠	١٩٦	٠,٠٠٠

من الجدول السابق يتضح :

- لا يوجد تباين بين آراء المستقصى منهم بفئتى الشركات والضرائب حول اعتبار طريقة السعر الحر المقارن CUP أفضل طريقة سعر تحويل مستخدمة وأكثر شيوعا لتسعير الصفقات البينية. حيث بلغت نسبة الموافقة عليها ٨٥,٥%، ولا توجد فروق معنوية بين المدى

المتوسط بفئة الشركات (٤٥,٨٤) وفئة الضرائب(٤٤,٧٥). ويفضل المعيار الدولى رقم ٢٤ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وأغلب التشريعات والسلطات الضريبية المحلية والدولية استخدام هذه الطريقة، باعتبارها أكثر عدالة لكل من الأطراف ذوى العلاقة والدول المضيفة معا.

- اختلف رأى المستقصى منهم فى الفئتين بالنسبة للطرق الأخرى. حيث فضلت فئة الشركات طرق تقسيم الأرباح وصافى العائد الصفقاتى وسعر إعادة البيع (٥٨,٨٢ ، ٥٦,٣٤ ، ٥٥,٠٢) بفارق عالى المعنوى عن فئة الضرائب (١٦، ٢١,٥ ، ٢٤,٤٣). فى حين فضلت فئة الضرائب طريقة التكلفة مضافا اليها هامش ربح (٦٣,٦٤). ويرجع ذلك الى اختلاف الطريقة باختلاف ظروف وطبيعة نشاط الشركات من ناحية ، والتزام مصلحة الضرائب بالطرق التى حددتها اللائحة التنفيذية للقانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

١٠- **أفضل طريقة سعر تحويل :** يوضح الجدول رقم (٥) الأهمية النسبية لأفضل طريقة سعر تحويل يجب استخدامها للصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة:

جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية لأفضل طريقة سعر تحويل يجب استخدامها للصفقات البينية

طرق سعر التحويل	التكرارات %	المدى المتوسط		مان ويتنى	مستوى المعنوية
		الشركات	الضرائب		
- طريقة السعر الحر المقارن.	٩٢,٣	٤٤,٧٩	٤٧,٠٧	٨٢٤	٠,٦٠٤
- طريقة سعر إعادة البيع.	٤٥,٦	٥٧,٣٥	١٩,٢٥	١٣٣	٠,٠٠٠
- طريقة التكلفة مضافا اليها هامش ربح.	٦٢,٣	٣٦,٥٦	٦٥,٢٩	٣١٤	٠,٠٠٠
- طريقة تقسيم الأرباح.	١,١	٥٩,٢٧	١٥,٠٠	١٤	٠,٠٠٠
- طريقة صافى العائد الصفقاتى.	٢,٢	٥٥,٦٨	٢٢,٩٦	٢٣٧	٠,٠٠٠

من الجدول السابق يتضح:

- تطابق نتائج هذه الجدول مع نتائج الجدول رقم (٤) بالنسبة لفئتى الشركات والضرائب . فمن حيث التكرارات، تحتل طريقة السعر الحر المقارن المرتبة الأولى ، ويليها طريقة التكلفة مضافا اليها هامش ربح ، ثم طريقة سعر إعادة البيع. ومن حيث الفروق المعنوية، يوجد اتفاق فى الرأى على أفضلية طريقة السعر الحر المقارن بين فئتى الشركات والضرائب. حيث لا توجد فروق معنوية بين المدى المتوسط بفئة الشركات (٤٤,٧٩) وفئة الضرائب(٤٧,٠٧، وكانت الفروق بلا دلالة إحصائية (٠,٦٠٤). وبذلك يتأكد صحة الفرض رقم (٣) الذى ينص على" ***لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول اختيار أفضل طريقة سعر تحويل أكثر استخداما وشيوعا لتسعير الصفقات بين الشركات متعددة الجنسية وفروعها الأجنبية العاملة فى مصر".***

- تفضل فئة الشركات طرق تقسيم الأرباح وصافى العائد الصفقاتى وسعر إعادة البيع بفارق عالى المعنوى عن فئة الضرائب، فى حين تفضل فئة الضرائب طريقة التكلفة مضافا اليها هامش ربح.

١١-**العناصر المؤثرة على اختيار طريقة سعر التحويل:** نال عنصر تحقيق أقصى أرباح ممكنة للفرع المرتبة الأولى (١٠٠%) من حيث أهمية العناصر المؤثرة على اختيار أفضل طريقة سعر تحويل، ويلى ذلك تطابق الهدف (٩٢%) ، ثم تحسين قرارات التخطيط والرقابة(٨٢,٣%)، فمراعاة التشريعات والعقوبات الضريبية المحلية(٧٥,٨%)، ومقابلة المنافسة المحلية والدولية (٧٤,٢%). ويرجع ذلك الى أن هذه العناصر هى التى يجب مراعاتها لدى اختيار طريقة سعر التحويل المناسب ، بهدف زيادة قيمة المنشأة. أما بقية العناصر الأخرى (تقليل العبء الضريبى، سهولة الفهم، تحسين العلاقات مع السلطات المحلية، تقييم الأداء وتحفيز العاملين) ، فقد بلغت حيز القبول والاهتمام بدرجة أقل من العناصر السابقة.

١٢-**أفضل الممارسات فى التطبيقات العملية:** نال استخدام سعر تحويل محايد بفرع البلد المضيف تقارب ظروفه ذات الظروف التى تواجه منشأة مستقلة (٧٩,١%) أفضل ممارسة مستخدمة فى التطبيقات العملية بالشركات. وهذا يرجع الى توافق هذه الممارسة مع معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD. ويلى ذلك استخدام مجموعتان من السجلات إحداهما للأغراض المالية والضريبية وأخرى لأغراض الإدارة والرقابة (٢٢,٦%) ، فى حين تتمثل أقل ممارسة فى التغاضى عن أثار انحراف سعر التحويل عند اتخاذ القرارات وتقييم أداء فرع البلد المضيف.

١٣-**مكونات منهجية سعر التحويل:** حازت بنود منهجية سعر التحويل نسب قبول مرتفعة تراوحت بين ٧٩ % و٩٥% . وقد حظى بند طريقة سعر التحويل المناسبة بالمرتبة الأولى فى الأهمية (٩٥,١%)، وتلاه إعداد التقارير وتفسيرها (٨٥,٥%)، ثم إجراء تحليل المقارنة وتنفيذ التعديلات الناجمة عن ذلك (٨٠,٧) ، بينما نال المرتبة الأخيرة التفاوض مع السلطة الضريبية المختصة (٣٨,٦). وهذا يؤكد على أهمية اختيار طريقة سعر التحويل التى تتوافق مع طبيعة نشاط وظروف كل شركة، واجراءات تحليل المقارنة وإعداد التقارير وتفسير النتائج.

١٤-**أغراض منهجية سعر التحويل:** نال غرض التكامل مع معايير التقرير المالى المرتبة الأولى فى أغراض إعداد توثيق سعر التحويل (٨٨,٦%) ، ويلى ذلك تحديد فرص تخطيط الضريبة (٧٩%)، ثم مصداقية المستند (٨٣,٩%)، ثم تخفيض الخطر(٦٧,٨%) ، بينما نال المرتبة الأخيرة اتخاذ قرار استراتيجى/ رد الفعل /حالة بحالة (٥٦,٥).

١٥- **مدخل التوثيق:** تعتبر حالة بلد ببلد مع تنسيق محدود بين البلاد أكثر مداخل توثيق سعر التحويل (٧٢,٦%) . فى حين لم يحظ مدخل قاعدة منسقة عالميا (١٩,٤%) ومدخل بلد وحيدة معدلة لمقابلة احتياجات سلطات قضائية معينة (١١,٣%) باهتمام كاف . ويرجع ذلك الى أن المدخل الأول يراعى ظروف الأطراف ذوى العلاقة والبلدان المضيفة ، بجانب المعايير والإرشادات التى تحوز القبول العام فى هذا الشأن .

١٦-**تحديد سعر محايد يرضى الحكومة المضيفة:** يرى ٦٥,٦% من المستقصى منهم أهمية سعى الشركات الى استخدام سعر تحويل محايد يرضى الحكومة المضيفة. وتعتبر هذه النسبة

مرتفعة ، حيث كانت نسبة المحايد ٣١,١% ونسبة عدم الاهتمام ٣,٣%. وهذا يعتبر مطلب هام للشركات ومصلحة الضرائب. فتحقيق هذا الهدف يحقق الجانب الأخلاقى من جانب المستثمرين الأجانب تجاه الدول المضيفة ، حتى تسود علاقة متبادلة طيبة بينهم وبين المصلحة. ولا يوجد تباين بين آراء المستقصى منهم بالشركات والضرائب على أهمية ذلك ، حيث لا توجد فروق معنوية بين المدى المتوسط بالفئتين (٣٣,٩٣ للشركات و ٤٦,٧٧ للضرائب).

١٧- **متطلبات رضاء الحكومة المضيفة :** يوضح الجدول رقم (٦) الأهمية النسبية للمتطلبات التى تسعى الشركة الى تحقيقها لرضاء الحكومة المضيفة:

جدول رقم (٦)

الأهمية النسبية للمتطلبات التي تحققها الشركة لرضاء الحكومة المضيفة

المتطلبات التى تسعى الشركة الى تحقيقها لرضاء الحكومة المضيفة	التكرارات %	المدى المتوسط		مان ويتنى	مستوى المعنوية
		الشركات	الضرائب		
- استخدام سعر تحويل محايد يحقق إيرادات عادلة.	٨٨,٩	٤٨,٧٩	٣٧,٨٢	٦٥٣	٠,٠٣٧
- الالتزام بقوانين ولوائح الدولة المضيفة .	٩١,١	٤٥,١٥	٤٦,٢٩	٨٤٦	٠,٨٣٠
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.	٦٨,٩	٥٠,٤٢	٣٤,٦١	٥٦٣	٠,٠٠٥
- الإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة بدقة وشفافية.	٩٦,٧	٥٥,٢٩	٢٣,٨٢	٢٦١	٠,٠٠٠
- تسهيل مراجعة أسعار تحويل العمليات البينية بين الأطراف ذوي العلاقة.	٧١,١	٤٥,٧١	٤٥,٠٤	٨٥٥	٠,٩٠٢
- الاستجابة للتعديلات المنطقية التي تطلبها السلطة الضريبية.	٥٨,٩	٣٧,٩٠	٦٢,٣٢	٣٩٧	٠,٠٠٠

من الجدول السابق يتضح أن:

- الإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة بدقة وشفافية يعتبر أهم المجالات التى تحققها الشركة لرضاء الحكومة المضيفة (٩٦,٧%) ، ويلى ذلك الالتزام بقوانين ولوائح تلك الدولة (٩١,١%) ، ثم استخدام سعر تحويل محايد يحقق إيرادات عادلة (٨٨,٩%). أما مجالات تسهيل مراجعة أسعار تحويل العمليات البينية ، وزيادة الاستثمار الأجنبى المباشر، والاستجابة للتعديلات المنطقية التى تطلبها السلطات الضريبية، فقد حظيت بنسب مئوية متوسطة(٧١,١% و ٦٨,٩ % و ٥٨,٩% على التوالى). ويرى الباحث أن الدولة المضيفة تسعى الى استخدام سعر تحويل محايد يحقق إيرادات ضريبية عادلة وزيادة الاستثمار الأجنبى المباشر بها . وقد حظى هذين المطلبين بمرتبة متأخرة وغير مرضية . وهذا يرجع فى الغالب الى تدنى مستوى الوعى الضريبى بالدولة المضيفة وعدم اهتمامها بمتطلبات سعر التحويل بشكل كاف. الأمر الذى جعل الشركات الأجنبية العاملة بها تركز على مجالات تحقق مصالحها على حساب هذه الدولة.
- اتفاق آراء المستقصى منهم بفئتى الشركات والضرائب، على أهمية تحقيق الشركة متطلبا الالتزام بقوانين ولوائح الدولة المضيفة وتسهيل مراجعة أسعار تحويل العمليات البينية بين

الأطراف ذوى العلاقة، لرضاء الحكومة المضيفة . فى حين اختلفت آراء الفئتين بالنسبة لباقى المتطلبات . حيث وافقت فئة الشركات بفارق عالى المعنوية عن فئة الضرائب ، على أهمية استخدام سعر تحويل محايد يحقق إيرادات عادلة ، وزيادة الاستثمار الأجنبى المباشر، والإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة بدقة وشفافية. بينما وافقت الضرائب بفارق عالى المعنوية عن الشركات، على اعتبار الاستجابة للتعديلات المنطقية التى تطلبها السلطة الضريبية أهم متطلبات رضاء الحكومة المضيفة.

- مما سبق يتضح وجود تباين بين آراء فئات المستقصى منهم بفئتى الشركات والضرائب فى غالبية الاستجابات. وبذلك تأكد عدم صحة الفرض رقم (٤)، الذى ينص على " ***لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ سعر التحويل المحايد ومتطلبات حكومات الدول المضيفة***".

١٨- **عبء صحة إثبات سعر التحويل:** يرى ٦٨% من المستقصى منهم بفئة الشركات أن إثبات صحة سعر التحويل يقع على عاتق الفرع الأجنبى بالبلد المضيف . ويوجد تباين بين آراء المستقصى منهم بفئتى الشركات والضرائب فى هذا الشأن . حيث بلغ المدى المتوسط بفئة الشركات ٥٣,٨٤ ، بينما انخفض لفئة الضرائب ليصل الى ٢٧,٠٤، وبمستوى معنوية ١%. وهذا يؤكد عدم اهتمام فئة الضرائب بتحديد من يقع عليه عبء إثبات صحة سعر التحويل، على الرغم من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، تنص على وقوع عبء الإثبات صحة ذلك السعر على عاتق مصلحة الضرائب المصرية (مادة رقم ٣٨).

١٩- **اتفاق السعر المسبق وحل النزاعات:** يرى ٦٦% من المستقصى منهم بقائمة الشركات، أن اتفاق السعر المسبق مع مصلحة الضرائب يعتبر أحد سبل حل النزاعات . ويوجد تباين بين آراء المستقصى منهم بفئتى الشركات والضرائب فى هذا الشأن . حيث بلغ المدى المتوسط لفئة الشركات الى ٥٧,١٢ ، بينما كان ١٩,٧٧ لفئة الضرائب، وبمستوى معنوية ١%. وهذا يدل عدم اعتراف مصلحة الضرائب باعتبار اتفاق السعر المسبق أحد سبل حل النزاعات.

٢٠- **اتفاق السعر المسبق وتجنب الاذدواج الضريبى:** يرى ٤٦,١% من المستقصى منهم بقائمة الشركات، أن وجود اتفاق حول سعرالتحويل بين السلطات المصرية المختصة ودولة الموطن والدول المضيفة الأخرى، يساعد على تجنب الاذدواج الضريبى. إلا أن هذه النسبة لاتمثل درجة أهمية مرتفعة حتى تظهر نتائج. وقد أكدت فئة الشركات على أهمية وجود هذا الاتفاق وبفارق عالى المعنوية عن فئة الضرائب، حيث بلغ المدى المتوسط بهذه الفئة ٥٦،٣٧، بينما انخفض لفئة الضرائب الى ٢٠,٢٣ ، مما يؤكد على عدم اهتمام فئة الضرائب بوجود اتفاق مسبق حول سعر التحويل بين الأطراف المختلفة. ويرجع الباحث ذلك الى أن المستقصى منهم بفئة الضرائب قد لايكون لديهم وعى ضريبى كاف أو لا تتوافر لديهم معلومات مناسبة فى هذا الشأن ، وأن هذه الاتفاقات يتم إجراؤها واعتمادها مع سلطات تنفيذية وتشريعية أعلى.

من نتائج التوزيعات التكرارية واختبار مان ويتنى ، يتضح وجود اختلاف واضح فى آراء المستقصى منهم بفئة الشركات فى العناصر المختلفة لاستمارة استقصاء الشركات، كما يوجد اختلاف معنوى بين آراء المستقصى منهم بفئتى الشركات والضرائب فى غالبية الاستجابات بالإستمارة المشتركة (شركات وضرائب) . وهذا يؤكد رفض الفرض رقم (٥) ، الذى ينص على ***" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع التكرارى لآراء فئات المستقصى منهم حول عناصر الاستبيان"*** **، وقبول الفرض البديل.**

٥/٩ نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية:

يهدف هذا التحليل الى تقدير العلاقات الارتباطية بين عبارات الاستبيان وعناصره ، بهدف تحديد أهم العبارات التى تؤثر مباشرة على مبدأ سعر التحويل المحايد على الأرباح والالتزام الضريبى للشركات متعددة الجنسية العاملة فى صناعة الأدوية فى مصر. وفيما يلى نتائج هذا التحليل:

١-**أهم القضايا الضريبية:** يوضح الجدول رقم (٧) تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية التى تواجهها إدارة الشركات الأجنبية العاملة فى مصر

جدول رقم (٧)

تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبيةلأهم للقضايا الضريبية التى تواجهها إدارة الشركات

أهم القضايا الضريبية التي تواجهها إدارة الشركة:	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R2 %
– ضريبة الأرباح الجارية والصناعية.	٠,٥٣٥ **	٢٨,٦
– ضريبة القيمة المضافة.	٠,٥٩٦ **	٣٥,٥٢
– الضرائب الجمركية.	٠,٧١٥ **	٥١,١٢
– سعر التحويل.	٠,٥٢٥ **	٢٧,٥٦
– الازدواج الضريبي.	٠,٥٦٤ **	٣١,٨٠
– الخلافات الضريبة.	٠,٤٩٩ **	٢٤,٩٠

** مستوى المعنوية ١%.

من الجدول السابق يتضح أن الضريبة الجمركية أكثر القضايا الضريبية ارتباطا ومساهمة نسبية فى القضايا الضريبية التى تواجهها الشركة. حيث بلغ معامل ارتباطها ٠,٧١٥ ومساهمتها النسبية ٥١,١٢ % . أما باقى العناصر وهى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة القيمة المضافة وسعر التحويل والأزدواج الضريبى والخلافات الضريبية، فقد تقاربت قيم معامل ارتباطهم وكانت على الترتيب ٠,٥٣٥، ٠,٥٩٦ ، ٠,٥٢٥، ٠,٥٦٤ ،٠,٤٩٩ وبمساهمات نسبية ٢٨,٦ % ، ٣٥,٥٢% ، ٢٧,٥٦%، ٣١,٨%، ٢٤,٩%. وقد نالت الضرائب الجمركية هذه المرتبة، نتيجة لقيام الفرع الأجنبى بالدولة المضيفة باستيراد معظم الخامات والسلع الوسيطة والتامة التى يحتاجها من الشركة الأم والفروع الأجنبية العاملة فى البلاد الأخرى ، وهى تمثل نسبة كبيرة تفرض عليها ضرائب جمركية.

٢-**مكونات الصفقات البينية:** يوضح الجدول رقم (٨) تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية لمكونات الصفقات البينية التى تتم بين الأطراف ذوى العلاقة:

جدول رقم (٨)

تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية لمكونات الصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة

الصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R2 %
– خامات وأجزاء وسيطة وسلع كاملة.	٠,٦١٠ **	٣٧,٢١
– خدمات متبادلة.	٠,٤١٨ **	١٧,٢٧
– صفقات مالية/تمويلية.	٠,٤٢٧ **	١٩,٠٩
– رخصة ملكية فكرية (براءات اختراع، علامات تجارية ، تصميمات، ..الخ)	٠,٧١٧ **	٥١,٤١

** مستوى المعنوية ١%

من الجدول السابق يتضح أن رخصة الملكية الفكرية (براءات اختراع، علامات تجارية، تصميمات، الخ) قد حازت أعلى معامل ارتباط (٠,٧١٧) وأكثر تأثيرا ومساهمة فى الصفقات البينية (٠,٧١٧) . ويلى ذلك عنصر الخامات والأجزاء الوسيطة والسلع الكاملة (بمعامل الأرتباط ٠,٦١٠ ومساهمة نسبية ٣٧,٢١%) ، بينما انخفضت المساهمة النسبية لعنصرى الخدمات المتبادلة والصفقات المالية والتمويلية (١٧,٢٧% و ١٩,٠٩% على التوالى) . ويرجع ذلك الى القدرة العالية للشركات الأم فى الإنفاق على البحوث والتطوير، واحتكار ملكيات فكرية تمنح رخصتها للفروع التابعة لها فى الدول المضيفة. الأمر الذى دفع بهذا المكون ليحظى بأكبر أهمية نسبية ، بينما تدنت الخامات والأجزاء والسلع الكاملة لتحتل المرتبة الثانية.

٣-أهداف الشركة من أسعار التحويل: يوضح الجدول رقم (٩) تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية، للأهداف التى تسعى الشركات الأجنبية العاملة فى مصر الى تحقيقها ، من خلال وضع سعر تحويل محايد:

جدول رقم (٩) تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية

لعناصر الأهداف التى تسعى الشركات الى تحقيقها من خلال وضع سعر التحويل

الأهداف المطلوبة	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R2%
– خلق قيمة لحامل السهم.	٠,٣٤٤ *	١١,٨٣
– استخدام الأهداف المرجعية الداخلية والخارجية.	٠,٠٥٢	٠,٢٨١
– تشجيع الإبداع وتحسين الكفاءة.	٠,٣٦٩ *	١٣,٤٦
– استخدام نظم قياس وتقييم أداء ومكافآت عادلة لمديري الوحدات الفرعية.	٠,١١١	١,٢٣
– شفافية الإفصاح عن المعلومات محليا وعالميا.	٠,٥٥٣ **	٣٠,٥٨
– التوافق مع معيارالمحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.	٠,٥٩٩ **	٣٥,٨٨
– رضاء السلطة الضريبية بالبلد المضيف.	٠,٣٩٩ *	١٥,٩٩

* مستوى المعنوية ٥%. ** مستوى المعنوية ١%.

من الجدول السابق يتضح أن هدفا شفافية الإفصاح عن المعلومات محليا وعالميا والتوافق مع معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى OECD) ، يعتبرا الأكثر ارتباطا ومساهمة فى تحديد سعر التحويل . حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لهما ٠,٥٥٣ ، ٠,٥٥٩ بمعنوية مرتفعة على مستوى ١% ، وبمساهمة نسبية ٣٠,٥٨ % و ٣٥,٨٨ % على التوالى. أما أهداف خلق قيمة لحامل السهم و تشجيع الإبداع وتحسين الكفاءة ورضاء السلطة الضريبية بالبلد المضيف ، فقد كانت أقل ارتباطا وبمستوى معنوية ٥%. وجاء استخدام الأهداف المرجعية الداخلية والخارجية غير معنوى وبمساهمة نسبية ضعيفة (٠,٢٨١%). وبذلك تدنى هدف خلق قيمة لحامل السهم الى مرتبة متأخرة ، على الرغم من أهميته القصوى للمستثمرين الأجانب. وبذلك تأكد عدم صحة الفرض رقم (١) ، الذى ينص على"***لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مبدأ سعر التحويل المحايد وأهداف الشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر***".

٤- **المتغيرات التنظيمية** : يوضح الجدول رقم (١٠) تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية، لأثر المتغيرات التنظيمية على تحديد طريقة سعر التحويل المناسبة:

جدول رقم (١٠) تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية
لأثر المتغيرات التنظيمية على تحديد طريقة سعر التحويل المناسبة

المتغيرات التنظيمية	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R2%
-حجم المبيعات.	* ٠,٣٢٤	١٠,٤٩
- طبيعة الصناعة.	** ٠,٧٤٨	٥٥,٩٥
- الحوافز الإدارية .	* ٠,٣٦١	١٣,٠٣
- الإبداع وتطوير منتج جديد .	٠,١٧٣	٢,٩٩
- تجنب المخاطر .	** ٠,٦٣٩	٤٠,٨٣
- معايير تقييم آداء المديرين.	٠,٠٧٨	٠,٦١
- نوع السلعة أو الخدمة أو الأصل المتبادل.	* ٠,٢٩٧	٨,٨٢

* مستوى المعنوية ٥%. ** مستوى المعنوية ١%.

من الجدول السابق يتضح أن أهم المتغيرات التنظيمية التى تؤثر على تحديد طريقة سعر التحويل هى طبيعة الصناعة وتجنب المخاطر. حيث تميزت بارتفاع قيمة معامل ارتباطهما وبمعنوية مرتفعة على مستوى ١% (٠,٧٣٨ و ٠,٦٣٩) وبمساهمة نسبية (٥٥,٩٥ % و٤٠,٨٣ % على التوالى). فى حين يأتى حجم المبيعات و الحوافز الإدارية و نوع السلعة أو

الخدمة أو الأصل المتبادل فى الدرجة الأقل أهمية . بينما لم يكن للإبداع وتطوير منتج جديد و معايير تقييم آداء المديرين تأثير على تحديد طريقة سعر تحويل الصفقات البينية.

٥-**المتغيرات البيئية** : يوضح الجدول رقم (١١) تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية ، لأثر المتغيرات البيئية على تحديد طريقة سعر التحويل المناسبة:

من الجدول رقم (١١) يتضح وجود خمسة متغيرات تعتبر أكثر تأثيرا على مستوى معنوية ١% ، تأتى بالترتيب حسب قيم معاملات الارتباط والمساهمة النسبية كما يلى: علاقة الشركة بالحكومة المضيفة(٠,٦١٧)، ومعيار سعر التحويل المحايد (٠,٥٧٨)، وتقلبات العملة الأجنبية (٠,٥٣٤) ، والسياسات والتشريعات التجارية والضريبية (٠,٥٢٠) ، ومدى تشدد السلطة الضريبية بالبلد المضيف (٠,٤٨٠). أما باقى المتغيرات ، فلا تأثير معنوى لها. ويرجع ذلك الى أن المتغيرات الخمسة السابقة المؤثرة تعبر عن المتغيرات البيئية الخارجية التى يجب مراعاتها لدى اختيار طريقة سعر التحويل.

جدول رقم (١١) تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية
لأثر المتغيرات البيئية على تحديد طريقة سعر التحويل المناسبة

المتغيرات البيئية	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R2%
- الاستقرار الاقتصادى والسياسى	٠,٣٥٠ *	١٢,٢٥
- السياسات والتشريعات التجارية والضريبية.	٠,٥٢٠ **	٢٧,٠٤
- مدى المنافسة السوقية.	- ٠,٠٢٤	٠,٠٥٧
- الموقع الجغرافي .	٠,٠٥٩	٠,٣٤٨
- القوي الشرائية للعميل .	٠,٢٤٠	٥,٧٦
- معيار سعر التحويل المحايد ALP .	٠,٥٧٨ **	٣٢,٤٩
- تقلبات العملة الأجنبية .	٠,٥٣٤ **	٢٨,٠٩
- علاقة الشركة بالحكومة المضيفة.	٠,٦١٧ **	٣٨,٠٦
- مدي تشدد السلطة الضريبية بالبلد المضيف.	٠,٤٨٠ **	٢٣,٠٤

* مستوى المعنوية ٥%. ** مستوى المعنوية ١%.

٦-**المتغيرات المالية** : يوضح الجدول رقم (١٢): تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية، لأثر المتغيرات المالية على تحديد طريقة سعر التحويل المناسبة.

جدول رقم (١٢) تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية
لأثر المتغيرات المالية على تحديد طريقة سعر التحويل المناسبة

المتغيرات المالية	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R2%
– القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) .	٠,٧٠٥ **	٤٩,٧٠
– بطاقة الأداء المتوازن (BSC) .	٠,٤٣٦ **	١٩,٠١
– العائد على حق الملكية.	٠,٧٣١ **	٥٣,٤٤
– العائد على الأصول.	٠,٦٨١ **	٤٦,٢٤
– العائد على المبيعات.	٠,٥١٩ **	٢٦,٩٣

• مستوى المعنوية ٥%. ** مستوى المعنوية ١%.

من الجدول السابق يتضح ارتفاع قيم المساهمة النسبية لمتغيرات العائد على حق الملكية وجاءت القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) فى المرتبة الأخيرة. وقد ارتفعت قيم المساهمة النسبية للعائد على حق الملكية (٥٣,٤٤%) ، والقيمة الاقتصادية المضافة EVA (٤٩,٧٠%) ، والعائد على الأصول (٤٦,٢٤%). أما باقى المتغيرات فتأتى فى درجة أقل أهمية

من نتائج التوزيع التكرارى ونتائج الارتباط بالجداول *أرقام (١٠) ، (١١) ، و(١٢)، يتضح وجود تباين بين اختيار طريقة سعر التحويل المناسبة والمتغيرات التنظيمية والبيئية والمالية للشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر ، بمستوى معنوية يتراوح بين ١% و ٥%. وقد احتلت المراتب الأولى من حيث الأهمية متغيرات تجنب المخاطر، والاستقرار الاقتصادى والسياسى، والعائد على حق الملكية* . وبذلك يتأكد عدم صحة الفرض رقم (٢) ، والذى ينص على "**لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار طريقة سعر التحويل والمتغيرات التنظيمية والبيئية والمالية للشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر**".

٧- **العناصر المؤثرة على اختيار الطريقة:** يوضح الجدول رقم (١٣) التوزيع التكرارى لآراء المستقصى منهم ومعامل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية لأهمية العناصر المؤثرة على اختيار أفضل طريقة سعر تحويل سائدة:

جدول رقم (١٣)
تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية
لأهمية العناصر المؤثرة على اختيار أفضل طريقة سعر تحويل سائدة

العناصر المؤثرة على اختيار أفضل طريقة سعر تحويل	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R2%
– سهولة الفهم .	٠,٢٢٠ –	٤,٨٤
– تحقيق أقصي أرباح ممكنة للفرع.	٠,٣٩٢ *	١٥,٣٦
– تطابق الهدف.	٠,٣٩٤ *	١٥,٥٢
– تحسين قرارات التخطيط والرقابة.	٠,٣٨٥ *	١٢,٨١
– تقييم الأداء وتحفيز العاملين.	٠,٣٨٥ *	١٢,٨١
– تحسين العلاقات مع السلطات المحلية.	٠,٥٩٧ **	٣٤,٨١
– مراعاة التشريعات والعقوبات الضريبية المحلية.	٠,٦٦٥ **	٤٤,٢٢
– مقابلة المنافسة المحلية والدولية.	٠,٢٠٣	٤,١٢
– تقليل العبء الضريبي	٠,٥٦٥ **	٣١,٩٢

• مستوى المعنوية ٥%. ** مستوى المعنوية ١%.

من الجدول السابق يتضح اعتبار مراعاة التشريعات والعقوبات الضريبية المحلية وتحسين العلاقات مع السلطات المحلية وتقليل العبء الضريبى أفضل العناصر لتحديد طريقة سعر التحويل، حيث كانت قيم معاملات ارتباطهم ٠,٦٦٥ و ٠,٥٩٧ و٠,٥٦٥، بمستوى معنوية ١% وبمساهمات نسبية بلغت ٤٤,٢٢% و٣٤,٨١% و ٣١,٩٢% على التوالى.

٨-**أفضل الممارسات فى التطبيقات العملية:** يوضح الجدول رقم (١٤) التوزيع التكرارى لآراء المستقصى منهم ومعامل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية لأفضل الممارسات المستخدمة فى التطبيقات العملية فى الشركات

رقم (١٤) تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية
لأفضل الممارسات المستخدمة فى التطبيقات العملية فى الشركات

أفضل الممارسات المستخدمة فى التطبيقات العملية	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R2%
– استخدام مجموعتان من السجلات إحداهما للأغراض المالية والضريبية وأخرى لأغراض الإدارة والرقابة.	٠,٤٢٣ **	١٧,٨٩
– استخدام سعر تحويل محايد بفرع البلد المضيف تقارب ظروفه ذات الظروف التي تواجه منشاة مستقلة.	٠,٣٤١ *	١١,٦٢
– التغاضي عن أثار انحراف سعر التحويل عند اتخاذ القرارات وتقييم أداء فرع البلد المضيف.	٠,٧٠٩ **	٥٠,٢٦

• مستوى المعنوية ٥%. ** مستوى المعنوية ١%.

من الجدول السابق يتضح أن التغاضى عن آثار انحراف سعر التحويل عند اتخاذ القرارات وتقييم أداء فرع البلد المضيف قد اعتبرت أكثر ارتباطا ومساهمة فى التطبيقات العملية للشركات، حيث بلغت قيمة معامل ارتباطها ٠,٧٠٩ ومساهمة نسبية ٥٠,٢٦%. وقد يرجع ذلك الى سعى الشركات الأم الى استخدام منهج التكلفة/المنفعة للتغاضى عن الانحرافات البسيطة، وتجاوزها فى حالة الانحرافات الكبيرة .

٩-**مكونات منهجية سعر التحويل:** يوضح الجدول رقم (١٥) التوزيع التكرارى لآراء المستقصى منهم ومعامل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية لمنهجية سعر التحويل بالشركة:

جدول رقم (١٥)

تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية لمنهجية سعر التحويل بالشركة

منهجية سعر التحويل بالشركة	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R2%
– تحديد الصفقات البينية والمتغيرات المؤثرة عليها.	٠,٥٧٣ **	٣٢,٨٣
– تحديد الهدف المرجعى المقارن.	٠,٣٧١ *	١٣,٧٦
– تحديد طريقة سعر التحويل المناسبة.	٠,٤٢٣ **	١٨,٤٩
– إجراء تحليل المقارنة وتنفيذ التعديلات الناجمة عن ذلك.	٠,٣٣٠ *	١٠,٨٩
– إعداد التقارير وتفسيرها.	٠,٥٤١ **	٢٩,٢٦
– توثيق كفء ومناسب لكافة مراحل تحديد وقياس وتقرير سعر التحويل.	٠,٦٩٩ **	٤٧,٦١
– التفاوض مع السلطة الضريبية المختصة لتحديد وعاء الضريبة.	٠,٦٥٥ **	٤٢,٩٠

* مستوى المعنوية ٥%. ** مستوى المعنوية ١%.

من الجدول السابق يتضح أن اعتبار التوثيق الكفء والمناسب والتفاوض مع السلطة الضريبية المختصة وتحديد الصفقات البيئية ومتغيراتها ، وإعداد التقارير وتفسيرها، أكثر العوامل تأثيرا فى منهجية سعر التحويل. حيث وصلت قيمة معاملتهم ٠,٦٩٩ و ٠,٦٥٥ و ٠,٥٧٣ و ٠,٥٤١ بمستوى معنوية ١% ، وبأعلى مساهمات نسبية وصلت الى ٤٧,٦١% و ٤٢,٩٠% و ٣٢,٨٣% و ٢٩,٢٦ على التوالى. وبذلك يتضح أن هذه المتغيرات هى الأفضل كأسلوب منهجى لسعر التحويل.

١٠-**أغراض توثيق لسعر التحويل:** يوضح الجدول رقم (١٦) تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية لأغراض توثيق سعر التحويل بالشركة:

من الجدول رقم (١٦) يتضح أن أهم أغراض توثيق سعر التحويل الأكثر ارتباطا ومساهمة يتمثل فى تخفيض الخطر (٠,٦٢٤) ، وتحديد فرص تخطيط الضريبة (٠,٥٣٢) وتعزيز سياسة الشركة (٠,٤٠٨)، ومصداقية المستند (٠,٣٨٣)، والتكامل مع التقرير المالى (٠,٣٥٥). أما باقى المتغيرات فهى غير معنوية.

جدول رقم (١٦)

تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية لأغراض توثيق سعر التحويل بالشركة

أغراض توثيق سعر التحويل بالشركة	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R2%
– تخفيض الخطر.	٠,٦٢٤ **	٤٠,٩٦
– مصداقية المستند.	٠,٣٨٣ *	١١,٤٤
- تحديد فرص تخطيط الضريبة.	٠,٥٣٢ **	٢٨,٣٠
- الدفاع عند المراجعة.	٠,٠٥٧ –	٠,٣٢
- التكامل مع معايير التقرير المالى.	٠,٣٥٥ *	١٢,٦٠
- تقليل تكاليف الالتزام.	٠,١٦٣	٢,٦٥
- تعزيز سياسة الشركة.	٠,٤٠٨ **	١٦,٦٤
- اتخاذ قرار استراتيجى/رد فعل/حالة بحالة.	٠,٣١٧ *	١٠,٠٤

* مستوى المعنوية ٥%. ** مستوى المعنوية ١%.

١١-**متطلبات رضاء الدولة المضيفة:** يوضح الجدول رقم (١٧) تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية للمتطلبات التى تسعى الشركة الى تحقيقها لرضاء الحكومة المضيفة:

من الجدول رقم (١٧) يتضح أن أهم المتطلبات التى تسعى الشركة الى لتحقيقها لرضاء الحكومة المضيفة تتمثل فى الافصاح عن كافة المعلومات المطلوبة بدقة وشفافية (٠,٤٥٥)، وتسهيل مراجعة أسعار تحويل العمليات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة (٠,٤٢٧)، والاستجابة للتعديلات المنطقية التى تطلبها السلطة الضريبية (٠,٤٠٧)، وذلك بمستوى معنوية ١%. ويأتى فى مرتبة تالية زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر(٠,٣٩١) والالتزام بقوانين ولوائح الدولة المضيفة(٠,٣٥٩)، وذلك بمستوى معنوية ٥%. ويرى الباحث أن زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر يعتبر المتطلب الأكثر أهمية للحكومة المضيفة ، لزيادة معدلات النمو الاقتصادى سعيا نحو تحقيق التنمية المستدامة.

الجدول رقم (١٧)

تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية لمتطلبات رضاء الحكومة المضيفة

المتطلبات التى تسعى الشركة الى تحقيقها لرضاء الحكومة المضيفة	معامل الارتباط R	المساهمة النسبية R2%
– استخدام سعر تحويل محايد يحقق إيرادات عادلة.	٠,٢٠٢	٤,٠٨
– الالتزام بقوانين ولوائح الدولة المضيفة .	٠,٣٥٩ *	١٢,٨٨
– زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.	٠,٣٩١ *	١٥,٢٨
– الإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة بدقة وشفافية.	٠,٤٥٥ **	٢٠,٧٠
– تسهيل مراجعة أسعار تحويل العمليات البينية بين الأطراف ذوي العلاقة.	٠,٤٢٧ **	١٨,٢٣
– الاستجابة للتعديلات المنطقية التي تطلبها السلطة الضريبية.	٠,٤٠٧ **	١٦,٥٦

* مستوى المعنوية ٥%. ** مستوى المعنوية ١%.

من النتائج السابقة لتحليل الارتباط ، يلاحظ وجود ارتباط معنوى بين متغيرات الإستبيان وعناصره الرئيسية ، وبالتالى يتأكد *رفض صحة* الفرض رقم (٦) الذى *ينص على "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين عناصر الاستبيان ودور وأهمية المتغيرات المتأثرة بها".*

٦/٩ نتائج التحليل العاملى Factor Analysis :

استخدم الباحث التحليل العاملى بهدف بيان أثر مبدأ سعر التحويل المحايد على الأرباح والألتزام الضريبى للشركات متعددة الجنسية العاملة فى صناعة الأدوية فى مصر، والذى يمكن من خلاله إيجاد حل لمشكلة الدراسة. و يتم ذلك من خلال تقسيم العناصر الخاصة لاستمارة الأستبيان الى مجموعة عوامل، يتضمن كل منها عدد من العناصر، تتميز بوجود ارتباط ذاتى عالى المعنوية بينها، ثم يتم بعد ذلك تقدير المساهمة النسبية لكل عامل من خلال القيمة المتجمعة لمساهمات المتغيرات المكونة للعامل .

ويبين الجدول رقم (١٨)، تقسيم متغيرات الدراسة الى أربعة عوامل مترابطة وعالية المعنوية، بغرض دراسة أثر سعر التحويل المحايد على الأرباح والألتزام الضريبى للشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر، من خلال نتائج التحليل العا ملى Factor Analysis :

جدول (١٨)

دراسة أثر سعر التحويل المحايد على الأرباح والألتزام الضريبى للشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر من خلال نتائج التحليل العا ملى.

العـــــا مـــــل	التشبع	المساهمة النسبية %	الإسم المقترح
العامل الأول:		٣٩,٢٦	أفضل طريقة سعر تحويل شيوعا واستخداما
١- إعتبار الاتفاق المسبق لسعر التحويل مع مصلحة الضرائب المصرية أحد سبل حل النزاعات.	٠,٧٥٥		
٢- وجود اتفاق حول سعر التحويل بين السلطات المصرية المختصة ودولة الموطن والدول المضيفة الأخرى يساعد على تجنب الاذدواج الضريبى.	٠,٧١٩		
٣- اعتبار طريقة السعر الحر المقارن CUP أكثر طرق سعر التحويل استخداما وشيوعا للصفقات البينية.	٠,٩٤٩		
٤- اعتبار طريقة السعر الحر المقارن CUP أفضل طريقة سعر تحويل يجب استخدامها للصفقات البينية.	٠,٨٩٧		
العامل الثانى:		١٩,٥٦	معيار سعر التحويل
١- اعتبار معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD هدف مرجعى، لدى تسعير الصفقات بين الأطراف ذوى العلاقة.	٠,٨٢٤		
٢- تأثير طبيعة نشاط الشركة على الطريقة المستخدمة فى تسعير الصفقات البينية.	٠,٨٢٣		

العامل الثالث: ١- أهمية سعى الشركات الى استخدام سعر تحويل محايد يرضى الحكومة المضيفة. ٢- وقوع إثبات صحة سعر تحويل الصفقات البينية على الفرع الأجنبى بالدولة المضيفة.	٠,٩١٩ ٠,٥٣٧-	١٢,٦٢	أهمية رضاء الحكومة المضيفة
العامل الرابع: ١- المتطلبات التى تحققها الشركة لرضاء الحكومة المضيفة	٠,٩٨٨	١٠,٢٢	متطلبات رضاء الحكومة المضيفة
الأجمالى		٨٦,٦٧٦	

من الجدول السابق يتضح :

- العامل الأول- أفضل طريقة سعر تحويل شيوعا واستخداما : بلغت مساهمته النسبية ٣٩,٢٦%، ويتضمن أربعة عناصر تنقسم الى مجموعتين. تحقق المجموعة الأولى أعلى قيم تشبع (أى الأكثر تأثيرا فى هذا العامل) ، وتتضمن المتغيرات الخاصة بطريقة السعر الحر المقارن باعبارها أكثر طرق سعر التحويل استخداما وشيوعا للصفقات البينية (٠,٩٤٩)، واعتبار ذات الطريقة أفضل الطرق التى يجب استخدامها فى هذا الشأن(٠,٨٩٧). أما المجموعة الثانية، فكانت قيم تشبعها متوسطة، وتتضمن عنصران هما اعتبار الاتفاق المسبق لسعر التحويل مع مصلحة الضرائب المصرية أحد سبل حل النزاعات(٠,٧٥٥) ، ووجود اتفاق حول سعر التحويل بين السلطات المصرية المختصة ودولة الموطن والدول المضيفة الأخرى يساعد على تجنب الاذدواج الضريبى (٠,٧١٩). ويلاحظ أن قيم تشبع جميع العناصر موجبة ، مما يؤكد تأثيرها على العامل تأثيرا طرديا. وبناءا على ذلك ، يمكن أن يؤدى الأهتمام بهذه المتغيرات الأربع الى رفع القيمة النسبية لهذا العامل.
- العامل الثانى – معيار سعر التحويل: بلغت مساهمته النسبية ١٩,٥٦% ، ويتضمن عنصرين حصلا على قيم تشبع مرتفعة، أحدهما اعتبار معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD هدف مرجعى لدى تسعير الصفقات بين الأطراف ذوى العلاقة (٠,٨٢٤) ، والأخر تأثير طبيعة النشاط على طريقة سعر التحويل المستخدمة فى تسعير الصفقات البينية (٠,٨٢٣).
- العامل الثالث – أهمية رضاء الحكومة المضيفة: بلغت مساهمته النسبية ١٢,٦٢% ، ويتضمن عنصرين ، الأول أهمية سعى الشركات الى استخدام سعر تحويل محايد يرضى الحكومة المضيفة، بقيمة تشبع عالية (٠,٩٠٣). والثانى وقوع إثبات صحة سعر تحويل الصفقات البينية على الفرع الأجنبى بالدولة المضيفة، بقيمة تشبع منخفضة وسالبة (- ٠,٥٣٧)، بمعنى أن علاقة هذا المتغير عكسية مع العامل.
- العامل الرابع- متطلبات رضاء الحكومة المضيفة: بلغت مساهمته النسبية ١٠,٢٢% ، ويتضمن عنصرا واحدا هو المتطلبات التى تسعى الشركة الى تحقيقها لرضاء الحكومة المضيفة، بقيمة تشبع مرتفعة (٠,٩٨٨)، مما يؤكد على أن هذا العنصر أكثر تاثيرا فى العامل الرابع

مما سبق يمكن إيجاز العوامل التى يجب الأهتمام بها لتنفيذ سعر التحويل المحايد على الأرباح و الألتزام الضريبى للشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر فى الآتى:

١- إعتبار طريقة السعر الحر المقارن (CUP) أفضل طريقة وأكثر استخداما وشيوعا لتسعير الصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة.

٢- إعتبار معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD هدف مرجعى، لدى تسعير الصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة.

٣- ضرورة مراعاة طبيعة نشاط الشركة عند تسعير الصفقات البينية

٤- أهمية سعى الشركات الى استخدام سعر تحويل محايد يرضى الحكومة المضيفة.

٩- الخلاصة والنتائج والتوصيات:

استهدفت الدراسة بيان مدى فاعلية تحديد وقياس وتقرير سعر التحويل المحايد ALP بالشركات متعددة الجنسية وأثر تطبيقه على أهداف الأطراف ذوى العلاقة وحكومات الدول المضيفة، ومحاولة بناء إطار فكرى لسعر التحويل المحايد لتلك الشركات وفروعها الأجنبية العاملة فى البلدان المضيفة. ثم تطبيق ذلك الإطار فى الشركات الأجنبية العاملة فى مجال صناعة الأدوية فى مصر، وفقا لقانون ضرائب الدخل رقم (٩١) لعام ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.

ولتحقيق تلك الأهداف ، تم تصميم قائمتا استقصاء ، إحداهما موجهة لعينة من الشركات الأجنبية العاملة فى مجال صناعة الأدوية فى مصر(١٨ سؤلا)، والأخرى مشتركة موجهة الى ذات الشركات وإدارة الضرائب على الشركات المساهمة بمصلحة الضرائب المصرية (٩ أسئلة) . وقد احتوت القائمتان على ست مجموعات تتضمن: تحديد طبيعة وأهمية سعر التحويل ، واختيار الطريقة المناسبة لذلك السعر، ومنهجيته ، وتحقيق مطالب الحكومة المضيفة، والعلاقة مع مصلحة الضرائب المصرية ، والاتفاقات المكملة لسعر التحويل.

وقد تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة من ٦٢ مفردة من العاملين بالإداراة العليا وإدارات المالية والتكاليف والمراجعة والإنتاج والبحوث والتطوير بالشركات الأجنبية العاملة فى مجال صناعة الأدوية فى مصر ، و٢٨ مفردة لكافة العاملين بإدارة الضرائب على الشركات المساهمة بمصلحة الضرائب المصرية. وتم تحليل البيانات واستخراج النتائج باستخدام عدد من المقاييس والاختبارات الإحصائية التى تناسب طبيعة البيانات.

١٠/١ نتائج الدراسة:

خلص الباحث من دراسته الى مجموعة من النتائج أهمها ما يلى:

١- تزايد استخدام سعر تحويل دولى ، يحكم تدفق الصفقات البينية بين الشركات الأم ووحداتها الفرعية بالدول المضيفة، ويقيس ويرشيد الأداء ويحقق توازن المصالح بين هذه الشركات وحكومات الدول المضيفة. ولضمان تحديد سعر تحويل محايد ، صدر معيار المحاسبة الدولى رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وتم تحديث أغلب تشريعات الدول المضيفة ، لضمان حصولها على عائد ضريبى عادل من أرباح فروع تلك الشركات العاملة فى نطاق سلطاتها ، وبما لا يؤثر سلبيا على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر.

٢- يتكون الإطار المقترح لسعر التحويل المحايد من سبع بنود تتضمن : أهدافه، والمستفيدون منه، وخطوتان تمهيديتان تؤكدان على ضرورة اقتناع ودعم الإدارة العليا لسعر التحويل وتحديد الصفقات البينية، ودراسة البيئة الداخلية والخارجية، وتحديد وتنفيذ وتوثيق منهجية أسعار التحويل ، وإجراء الاتفاقات المكملة ، والتفاوض مع سلطات البلد المضيف.

٣- نال سعر التحويل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للقضايا الضريبية التى تواجهها الشركات الأجنبية العاملة فى مصر ، وذلك بعد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية. وهذه مرتبة متأخرة مقارنة بالاستقصاءات العالمية التى تعتبرسعر التحويل أكثر القضايا أهمية ، ومن المتوقع أن يصبح متغيرا هاما ومؤثرا بشكل حاسم خلال الفترة القادمة. وتعتبر الضريبة الجمركية أكثر القضايا الضريبية ارتباطا وتأثيرا على سعر التحويل المحايد، نتيجة لقيام الفرع الأجنبى بالدولة المضيفة باستيراد معظم الخامات والسلع الوسيطة والتامة التى يحتاجها من الشركة الأم والفروع الأجنبية العاملة فى البلاد الأخرى ، وهى تمثل نسبة كبيرة تفرض عليها ضرائب جمركية.

٤- احتلت الخامات والأجزاء الوسيطة والسلع الكاملة المرتبة الأولى فى الصفقات بين الأطراف ذوى العلاقة، وتلاها الخدمات المتبادلة ، ثم الخدمات المالية /التمويلية وأخيرا رخصة الملكية الفكرية . وقد حظيت رخصة الملكية الفكرية بأعلى معامل ارتباط وأكثر مساهمة فى الصفقات البينية ، وذلك للقدرة العالية للشركات الأم فى الإنفاق على البحوث والتطوير ومنح رخصتها للفروع التابعة لها فى الدول المضيفة.

٥- لا يوجد تباين بين آراء المستقصى منهم حول أهم الأهداف التى تسعى الشركات الأجنبية العاملة فى مصر الى تحقيقها من خلال وضع سعر تحويل. حيث كانت الفروق دالة إحصائيا عند مستوى معنوية يتراوح مابين ١% و٥% على مستوى الأهداف. وتتمثل أهم الأهداف فى شفافية الإفصاح عن المعلومات محليا وإقليميا، وخلق قيمة لحامل السهم، والتوافق مع معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD . **وبذلك يثبت عدم صحة الفرض رقم (١) من فروض البحث.**

٦- تعتبر فئة الشركات معيار المحاسبة الدولية رقم ٤٢ وارشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هدف مرجعى عند تسعير الصفقات بين الأطراف ذوى العلاقة، بفارق عالى المعنوية عن فئة الضرائب. حيث أن مصلحة الضرائب ليس لديها معرفة وخبرة كافية بموضوع سعر التحويل، فضلا عن تأخر تطبيق قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.

٧- أكدت فئة الشركات بفارق عالى معنوى عن فئة الضرائب ، على أهمية طبيعة نشاط الشركة فى التأثير على تحديد طريقة سعر التحويل المناسبة. وذلك لأن فئة الشركات تسعى الى اختيار الطريقة المناسبة لطبيعة وظروف نشاط شركاتها ، فى حين تسعى مصلحة الضرائب الى اختيار الطريقة التى تحقق إيرادات ضريبية عادلة.

٨- توجد فروق جوهرية بين آراء المستقصى منهم حول اختيار طريقة سعر التحويل والمتغيرات التنظيمية والبيئية والمالية للشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر، بمستوى معنوية يتراوح بين ١% و ٥% . وقد احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية متغيرات تجنب المخاطر، والاستقرار الاقتصادى والسياسى، والعائد على حق الملكية . وبذلك يتأكد **عدم صحة الفرض رقم (٢) من فروض البحث.**

٩- لا يوجد تباين بين آراء المستقصى منهم بفئتى الشركات والضرائب حول اختيار أفضل طريقة سعر تحويل أكثر استخداما وشيوعا (طريقة السعر الحر المقارن CUP) لتسعير الصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة، لعدم وجود دلالة إحصائية(٠,٨١٦). وبذلك **يتأكد صحة الفرض رقم (٣) من فروض البحث**

١٠- حاز تحقيق أقصى أرباح ممكنة للفرع المرتبة الأولى من حيث العناصر المؤثرة على اختيار أفضل طريقة سعر تحويل. وهذا يتوافق مع طبيعة المستثمرين الذين يسعون الى تحقيق مصالحهم بصفة أساسية مع مراعاة القيود المفروضة عليهم. وتلى ذلك تطابق الهدف، فتحسين قرارات التخطيط والرقابة، ثم مراعاة التشريعات والعقوبات الضريبية المحلية ، وأخيرا تقييم الأداء وتحفيز العاملين .

١١- يعتبر استخدام سعر تحويل محايد بفرع البلد المضيف تقارب ظروفه ذات الظروف التى تواجه منشأة مستقلة أفضل ممارسة مستخدمة فى التطبيقات العملية بالشركات، نتيجة لتتوافقه مع معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD . بينما يعتبر التغاضى عن أثار انحراف سعر التحويل عند اتخاذ القرارات وتقييم أداء فرع البلد المضيف أكثر ارتباطا ومساهمة فى التطبيقات العملية للشركات، نتيجة للسعى نحو استخدام منهج التكلفة/ المنفعة للتغاضى عن الانحرافات البسيطة وتجاوزها فى حالة الانحرافات الكبيرة.

١٢- حظيت طريقة سعر التحويل المناسبة بالمرتبة الأولى فى بنود منهجية سعر التحويل ، وتلاها إعداد التقارير وتفسيرها. وهذا يؤكد على أهمية اختيار طريقة سعر التحويل التى تتوافق مع طبيعة نشاط وظروف كل شركة. وتعتبر بنود التوثيق الكفء والمناسب والتفاوض مع السلطة الضريبية المختصة وتحديد الصفقات البيئية ومتغيراتها وإعداد التقارير وتفسيرها، أكثر وأفضل العوامل تأثيرا فى منهجية سعر التحويل.

١٣- حاز التكامل مع معايير التقرير المالى المرتبة الأولى فى أغراض إعداد توثيق سعر التحويل، وتلاه تحديد فرص تخطيط الضريبة ، ثم مصداقية المستند ، ثم تخفيض الخطر. بينما تتمثلت أهم الأهداف الأكثر ارتباطا ومساهمة فى توثيق سعر التحويل فى تخفيض الخطر، وتحديد فرص تخطيط الضريبة، وتعزيز سياسة الشركة، ومصداقية المستند ، والتكامل مع التقرير المالى .

١٤- تعتبر حالة بلد ببلد مع تنسيق محدود بين البلاد أكثر مداخل توثيق سعر التحويل، وذلك لكونه يراعى ظروف الأطراف ذوى العلاقة والبلدان المضيفة ، بجانب المعايير والإرشادات التى تحوز القبول العام فى هذا الشأن. فى حين لم يحظ مدخل قاعدة منسقة عالميا ومدخل بلد وحيدة معدلة لمقابلة احتياجات سلطات قضائية معينة باهتمام كاف.

١٥- لا يوجد تباين بين آراء المستقصى منهم على أهمية سعى الشركات الى استخدام سعر تحويل محايد يرضى الحكومة المضيفة، لعدم وجود دلالة إحصائية (٠,٧٢٢). ولكن يوجد تباين بين آراؤهم حول متطلبات تحقيق ذلك. وتتمثل أهم المتطلبات فى الإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة بدقة وشفافية، والالتزام بقوانين ولوائح الدولة المضيفة، واستخدام سعر تحويل محايد يحقق إيرادات عادلة. وبذلك ، يثبت **عدم صحة الفرض رقم (٤) من فروض البحث.**

١٦- توجد فروق جوهرية بين آراء المستقصى منهم على من يقع عليه إثبات صحة سعر التحويل. كما توجد فروق جوهرية بينهم حول دورالاتفاق المسبق فى حل النزاعات وتجنب الاذدواج الضريبى.حيث كانت الفروق دالة إحصائيا عند مستوى ١%.

١٧- يوجد اختلاف واضح بين آراء المستقصى منهم (وفقا لنتائج التوزيعات التكرارية) على مستوى عينة الدراسة فى العناصر المختلفة لاستمارة الاستبيان ، وبذلك يثبت عدم صحة الفرض رقم (٥).

١٨- يوجد علاقة ارتباط معنوية (وفقا لتحليل الارتباط) بين متغيرات الاستبيان وعناصره الرئيسية ، وبذلك يثبت عدم صحة الفرض رقم (٦) من فروض البحث.

١٩- حازت أربعة عوامل الاهتمام وفقا للتحليل العاملى، ترتبط ببيان أثر سعر التحويل المحايد على الأرباح والألتزام الضريبى للشركات متعددة الجنسية العاملة فى مصر. وتتمثل هذه العوامل فى اعتبار طريقة السعر الحر المقارن (CUP) أفضل طريقة وأكثر استخداما وشيوعا لتسعير الصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة، وإعتبار معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD هدف مرجعى لدى تسعير تلك الصفقات، بجانب ضرورة مراعاة طبيعة نشاط الشركة عند التسعير ، فضلا عن أهمية سعى الشركات الى استخدام سعر تحويل محايد يرضى الحكومة المضيفة.

٢/١٠ توصيات الدراسة:

مما سبق، يوصى الباحث بما يلى:

١- اعتبار معيار المحاسبة الدولية رقم ١٤ والمعيار المصرى رقم ١٥ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، هدف مرجعى لدى تسعير الصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة.

٢- وضع الضوابط والإجراءات اللازمة لإعداد سعر تحويل محايد، يتوافق مع المعايير المحلية والعالمية ، ليحقق أهداف كل من الأطراف المرتبطة والسلطة الضريبية المختصة.

٣- تطبيق الإطار العلمى المقترح لسعر التحويل المحايد على فروع الشركات الأجنبية العاملة فى مصر فى مجالات أخرى ، كصناعة السيارات، و المنتجات الاستهلاكية، و التكنولوجيا الحيوية ، والاتصالات.

٤- مراعاة طبيعة نشاط الشركات متعددة الجنسية والفروع الأجنبية العاملة فى مصر ، لدى اختيار طريقة سعر التحويل المناسبة للصفقات البينية.

٥- استخدام طريقة السعر الحر المقارن CUP ، باعتبارها أفضل طريقة لتسعير الصفقات بين الأطراف ذوى العلاقة ، لكونها تستخدم تقييما أكثر مباشرة لمعرفة مدى توافق سعر التحويل مع مبدأ الحياد ALP ، الأمر الذى يجعلها تتميز بتوافر درجة عالية من المقارنة بين الصفقة محل الدراسة والصفقة المستقلة.

٦- تفعيل المادة رقم (٣٠) من قانون الضريبة على الدخل المصرى رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية ، والمتعلقة بضرورة تحديد الربح الخاضع للضريبة بالنسبة للأطراف ذوى العلاقة، على أساس سعر التحويل المحايد.

٧- توجيه بعض بحوث أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمراكز البحثية وبعض بحوث درجتى الماجستير والدكتوراه ، نحو مجال سعر التحويل الدولى المحايد، وتضمين موضوعات ذلك المجال ضمن المواد التى يدرسها طلاب مرحلة البكالوريوس.

٨- عقد مؤتمرات وندوات علمية دورية ودورات تدريبية للعاملين بمصلحة الضرائب على الشركات، بغرض تنمية وعيهم الضريبى، واطلاعهم على أحدث المستجدات المتعلقة بسعر التحويل المحايد، لرفع كفاءتهم لدى التعامل ضريبيا مع الشركات متعددة الجنسية والفروع الأجنبية العاملة فى مصر.

١١-المراجـــع

أولا – المراجع العربية:

(١) قانون الضريبة على الدخل، رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ .
(٢) اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
(٣) مصلحة الضرائب، إقرار الضريبة على الأشخاص الاعتبارية، ٢٠٠٧.
(٤) معايير المحاسبة الدولية ، المعيار رقم ٢٤، الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة.
(٥) وزارة الاستثمار ، بوابة الاستثمار المصرية، يناير ٢٠٠٩ .
(٦) ---------- ، معايير المحاسبة المصرية ، ٢٠٠٦.
(٧) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع المعلومات والتوثيق، نوفمبر ٢٠٠٨).
(٨) حماد، طارق، الدليل العلمى لتطبيق معايير المحاسبة المصرية وآثارها الضريبية، الدار الجامعية، الجزء الثانى، ٢٠٠٧، ص ٤٤٥-٣٧٤.

ثانيا – المراجع الأجنبية:

(1) Adams, L., & Drtina, R., " Transfer Pricing for aligning divisional and corporate decisions", ***Business Horizons***, Vol. 51, Issue 5, Sept. – Oct. 2008, PP 411 – 417.
(2) Brem, M. & Tucha, T., "On transfer pricing: conceptual thoughts on the nature of the multinational firm", ***Indian Institute of management***, Ahmedabad- 380 015, India, 2005. (http://SSRN.com/ abstract=874568).
(3) Borkowski, S., "Transfer pricing of intangible property Harmony and discord across five countries", ***The International Journal of Accounting***, Vol. 36.Issue 3, Sept. 2001. pp. 349 - 374.
(4) Central Bank of Egypt, "***Monthly Statistical Bulletin***", No. (146), May 2009.
(5) Chan, K., & Anges, W., "The influence of management perception of environmental variables on the choice of international transfer pricing methods", ***The International Journal of Accounting***, Vol.39, 2004, PP.93-110.
(6) Change, L. et al."The effect of framing and negotiation partner's objective on judgments about negotiated transfer prices", ***Accounting, Organizations and Society***, Vol. 33, Issues 7 – 8, Oct. – Nov. 2008. PP. 704 – 717.

(7) Choe, C., & Hyde, C., "Multinational transfer pricing, tax arbitrage and the Arm's Length Principle", 2004. (http//papers.ssrn.com/so13/papers.cfm?abstract id=600881).
(8) Cools, M., Emmanuel, C., & Jorissen, A. "Management control in the transfer pricing tax compliant multinational enterprise", ***Accounting, Organizations and Society***, Vol. 33, Issue 6, August 2008, pp. 603 – 628.
(9) Eden, L., "Went for cost, priced at cost? An economic approach to the transfer pricing of offshored business services", 2005. (http://bush.tamu.edu/research/workingpapers/leden/eden-went-for-cost-priced-at-cost.pdf).
(10) Elliott, J., International transfer pricing – The Australian approach to self-assessment, ***Management Accounting***, April 1998, PP. 52-54.
(11) Elliott, J. & Emmanuel, C., "International transfer pricing: Searching for patterns", ***European Management Journal,*** Vol. 18, Issue 2, April 2000, PP. 216 – 222.
(12) Ernst & Young, "Precision under pressure-Global transfer pricing survey, 2007- 2008", Dec. 2007.
(13) Gresik, T., & Osmundsen, P., "Transfer Pricing In Vertically Integrated Industries", June 2006. (www.nd.edu/gresil/transferpricing.pdf).
(14) Inland Revenue Authority of Singapore (IRAS), "Transfer Pricing Guidelines", IRAS, Feb. 2006, PP.1 – 38.
(15) Jovanovich, J., "Customs valuation and transfer pricing. Is it possible to harmonize customs and tax rules?", Institute of Comparable Law. McGill University, Montreal, August 2000.
(16) Killian, S., "Where's the harm in tax competition? Lessons from US multinationals in Ireland", ***Critical Perspectives on Accounting***, Vol. 17, Issue 8, Dec. 2006, PP. 1067 – 1087.
(17) National tax agency, Japan, "APA program Report", October, 2006.
(18) OECD, Model tax conversion, Article 9, 1992.
(19) ---------, Improving the resolution of tax treaty disputes, (Report adopted by the Committee of Fiscal Affairs on 30 Jan. 2007), Feb. 2007, PP.1-52.
(20) ---------, Report on the attribution of profits to permanent establishments, Part IV (Insurance), revised public discussion draft, 22 August 2007, PP. 1-56.

(21) ---------, Transactional Profit Methods - Discussion Draft For Public Comment, 25 Jan. 2008, PP.1-72.
(22) ---------, Transfer pricing aspects of business restructurings: Discussion draft for public comment, 19 Sept. 2008 To 19 Feb. 2009, PP. 1-59.
(23) ---------, "Model tax convention on income and on capital", July 2008.
(24) Olibe, K., and Rezaee, Z., "The Effect of Volume of Intrafirm Transfers on Market Metrics", ***Advances in International Accounting***, Vol. 20, 2007. PP. 1 – 26.
(25) Shoe, C. & Hyde, C., "Multinational Transfer Pricing, Tax Arbitrage and the Arm's Length Principle", (http://papers.ssrn.com/so13/papers.cfm?abstract id=600881).
(26) Shourie, A., "whether APAs are a long term solution to transfer pricing disputes?", A thesis submitted to the faculty of Graduate Studies and Research, McGill University, Montreal, Feb. 2002.
(27) United Nation, UNCTAD, World Investment Report, 2008. (www.unctad.org/en/docs/wir2008 en.pdf).
(28) Sakuria, Y., "Comparing cross-cultural regulatory styles and processes in dealing with transfer pricing", ***International Journal of the Sociology of Law***, Vol.30, 2002, PP.173-199.
(29) Tondkar, R.; Achilles,W., & Smith, J., "Transfer pricing practices and regulatory actions in the U.S and U.K, A cross-country comparison and analysis", ***Advances In International Accounting***, Vol.18, 2005, PP.199-217.
(30) Waegenaere, A., Sansing, R., & Wielhouwer, J. "Using bilateral advance pricing agreements to resolve tax transfer pricing disputes", ***Tuck school of business at Dartmouth***, Working paper No. 24, July 2005. (http://ssrn.com/abstract=766044).

ملحق البحث – قائمتا الاستقصاء

تعريف بعض المصطلحات المستخدمة بقائمة الاستقصاء:

١- *سعر التحويل الدولى* **International transfer pricing (ITP)** : السعر الذى يحكم تدفق السلع والخدمات والأصول بين الشركة متعددة الجنسية ووحداتها الفرعية بالدول المضيفة فى أجزاء مختلفة من العالم.

٢- *مبدأ الحياد* ***The Arm's Length Principle (ALP)*** : سعر التحويل بين الشركة الأم ووحداتها الفرعية بالدول المضيفة(الأطراف ذوى العلاقة)، الوجب أن يكون نفس السعر فى الحالات المماثلة للتعامل بين شركتين تجاريتين مستقلتين(أطراف غير ذوى علاقة) تعملان فى أنشطة وظروف مماثلة أو متشابهة.

٣- *الازدواج الضريبى* ***Double Taxation*** : خضوع العائد لضريبتين من قبل سلطتين ضريبيتين مختلفتين.

٤- *إجراءات الاتفاق المتبادل* ***Mutual Agreement Procedures (MAP)*** : مجموعة إجراءات تعدها الشركة متعددة الجنسية (الممول) مع السلطات المختصة، للوصول الى اتفاق بينهما، عن تعديلات تسعير التحويل المناسبة، بهدف تقليل الازدواج الضريبى.

٥- *اتفاق التسعير المسبق* ***Advance Pricing Arrangement (APA)***: اتفاق بين الشركة متعددة الجنسية (الممول) والسلطة الضريبية للموافقة على منهجية تسعير التحويل، التى ستستخدم لتحديد سعرالتحويل المحايد فى المستقبل

٦- *طريقة السعر الحر المقارن* ***The comparable uncontrolled price (CUP) method***: سعر التحويل المحدد للسلعة أوالخدمة أوالملكية فيما بين الأطراف المرتبطة، على أساس سعر ذات السلعة أو الخدمة أو الملكية، إذا تمت فى صفقة طرف مستقل فى ظل ظروف مقارنة.

٧- *طريقة تقسيم الربح* ***Profit Split Method*** ، تقسيم الربح الإجمالى المحقق على أطراف الصفقة وفقا لمساهمتهم النسبية ، مع مراعاة الوظائف المنجزة والأصول المستخدمة والمخاطر المتوقعة بواسطة كل طرف ، وتقييمها بقدر الإمكان بالرجوع الى سوق مستقل.

٨- *طريقة صافى العائد الصفقاتى* ***Transactional Net Margin Method (TNMM)***، مقارنة صافى عائد الربح المحقق بواسطة صفقة طرف مرتبط، بذات الصافى بواسطة منشآة مستقلة مقارنة ، وفقا لأساس مناسب نسبيا ، كالتكاليف أو المبيعات أو الأصول.

قائمة استقصاء

خاصة بالشركات متعددة الجنسية العاملة في صناعة الأدوية في مصر

موجهة لمسئولي الإدارة العليا والإدارات المالية والحسابات والضرائب :

إسم الشركة / ----------

الوظيفـــة / ----------

م		موافق تماما	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماما
	أولا- طبيعة وأهداف سعر التحويل المحايد :					
١	ما هي أهم القضايا الضريبية التي تواجهها إدارة الشركة؟ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية. - ضريبة القيمة المضافة. - الضرائب الجمركية. - سعر التحويل. - الازدواج الضريبي. - الخلافات الضريبية.					
٢	تتمثل الصفقات البينية التالية التي تتم بين الشركة الأم وفرعها الأجنبي بمصر في: - أجزاء وسيطة وسلع كاملة. - خدمات متبادلة. - صفقات مالية/تمويلية. - رخصة ملكية فكرية(براءات اختراع، علامات تجارية ، تصميمات، الخ).					
٣	تسعى الشركة الى وضع سعر تحويل يحقق لها المطالب التالية: - خلق قيمة لحامل السهم. - استخدام الأهداف المرجعية الداخلية والخارجية. - تشجيع الإبداع وتحسين الكفاءة . - استخدام نظم قياس وتقييم أداء ومكافآت عادلة لمديري الوحدات الفرعية. - شفافية الإفصاح عن المعلومات محليا وعالميا. - التوافق مع معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD. - رضاء السلطة الضريبية بالبلد المضيف.					
٤	يعتبر معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD هدف مرجعي، لدى تسعير الصفقات بين الأطراف ذوى العلاقة.					
٥	ثانيا – اختيار طريقة سعر التحويل المناسبة: يفرض طبيعة نشاط الشركة طريقة سعر التحويل المستخدمة في تسعير الصفقات البينية.					

٦	يتأثر تحديد سعر تحويل الصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة بالمتغيرات التنظيمية والبيئية والمالية التالية: *أ-متغيرات تنظيمية:* - حجم المبيعات. - طبيعة الصناعة. - الحوافز الإدارية. - الإبداع وتطوير منتج جديد. - تجنب المخاطر. - معايير تقييم أداء المديرين . - نوع السلعة أو الخدمة أو الأصل المتبادل. *ب-متغيرات بيئية:* - الاستقرار الاقتصادى والسياسى. - السياسات والتشريعات التجارية والضريبية. - مدى المنافسة السوقية. - الموقع الجغرافى. - القوى الشرائية للعميل. - معيار سعر التحويل المحايد ALP. - تقلبات العملة الأجنبية. - علاقة الشركة بالحكومة المضيفة. - مدى تشدد السلطة الضريبية بالبلد المضيف. *ج-متغيرات مالية:* - القيمة الإقتصادية المضافة(EVA). - بطاقة الأداء المتوازن (BSC) . - العائد على حق الملكية. - العائد على الأصول. - العائد على المبيعات.							
٧	ما هى طريقة سعر التحويل المستخدمة والأكثر شيوعا فى شركتك؟ - طريقة السعر الحر المقارن. - طريقة سعر إعادة البيع. - طريقة التكلفة مضافا اليها هامش ربح. - طريقة تقسيم الأرباح . - طريقة صافى العائد الصفقاتى.							
٨	ما هى أفضل طريقة سعر تحويل ترى استخدامها للصفقات البينية بين فرعك والفروع الأخرى والشركة الأم؟ - طريقة السعر الحر المقارن. - طريقة سعر إعادة البيع. - طريقة التكلفة مضافا اليها هامش ربح. - طريقة تقسيم الأرباح . - طريقة صافى العائد الصفقاتى.							

٩	فى رايك، ما مدى أهمية العناصر التالية التى تؤثر على اختيار أفضل طريقة سعر تحويل سائدة؟ - سهولة الفهم. - تحقيق أقصى أرباح ممكنة للفرع. - تطابق الهدف. - تحسين قرارات التخطيط والرقابة. - تقييم الأداء وتحفيز العاملين. - تحسين العلاقات مع السلطات المحلية. - مراعاة التشريعات والعقوبات الضريبية المحلية. - مقابلة المنافسة المحلية والدولية. - تقليل العبء الضريبي.						
١٠	أفضل وصف للممارسات التى تستخدمها شركتك فى تطبيقاتها العملية يتمثل فى: - استخدام مجموعتان من السجلات ، إحداهما للأغراض المالية والضريبية، وأخرى لأغراض الإدارة والرقابة. - استخدام سعر تحويل محايد بفرع البلد المضيف تقارب ظروفه ذات الظروف التى تواجه منشأة مستقلة. - التغاضى عن آثار انحراف سعر التحويل عند اتخاذ القرارات وتقييم أداء فرع البلد المضيف.						
١١	ثالثا – منهجية سعر التحويل : تتمثل منهجية سعر التحويل بشركتكم فيما يلى: - تحديد الصفقات البينية والمتغيرات المؤثرة عليها. - تحديد الهدف المرجعى المقارن. - تحديد طريقة سعر التحويل المناسبة. - إجراء تحليل المقارنة والتعديلات الناجمة عن ذلك. - إعداد التقارير وتفسيرها. - توثيق كفء ومناسب لكافة مراحل تحديد وقياس وتقرير سعر التحويل. - التفاوض مع السلطة الضريبية المختصة لتحديد وعاء الضريبة .						
١٢	يتمثل الغرض/الأغراض من إعداد توثيق سعر تحويل فى شركتكم فيما يلى: - تخفيض الخطر. - تماسك المستند. - تحديد فرص تخطيط الضريبة. - الدفاع عند المراجعة. - التكامل مع معايير التقرير المالى. - تقليل تكاليف الإلتزام. - تعزيز سياسة الشركة.						

	– اتخاذ قراراستراتيجى/ ردالفعل/ حالة بحالة.					
١٣	يتمثل المدخل لتوثيق سعر التحويل فى: – قاعدة منسقة عالميا. – حالة بلد ببلد مع تنسيق محدود بين البلاد. – بلد وحيدة معدلة لمقابلة احتياجات سلطات قضائية معينة. – لا يوجد إعداد.					
١٤	رابعا – تحقيق مطالب الحكومة المضيفة: تسعى الشركة الى استخدام سعر تحويل محايد يرضى الحكومة المضيفة.					
١٥	ما هى المتطلبات التى تسعى الشركة الى تحققها لرضاء الحكومة المضيفة؟ – استخدام سعر تحويل محايد يحقق إيرادات عادلة. – الالتزام بقوانين ولوائح الدولة المضيفة. – زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر. – الإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة بدقة وشفافية. – تسهيل مراجعة أسعار التحويل للعمليات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة. – الاستجابة للتعديلات المنطقية التى تطلبها السلطة الضريبية.					
١٦	خامسا: العلاقة مع مصلحة الضرائب المصرية: يقع عبء إثبات صحة سعر تحويل الصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة على عاتق: – الفرع الأجنبى بالبلد المضيف. – السلطات الضريبية بالبلد المضيف.					
١٧	سادسا–الاتفاقات المكملة لسعر التحويل: يعتبر الاتفاق المسبق لسعر التحويل مع مصلحة الضرائب المصرية أحد سبل حل النزاعات .					
١٨	وجود اتفاق حول سعر التحويل بين السلطات المصرية المختصة ودولة الموطن والدول المضيفة الأخرى يساعد على تجنب الأزدواج الضريبى.					

بيانات عامة بمستوفى القائمة :

الوظيفة الحالية ----------

سنوات الخبرة ----------

طبيعة النشاط ----------

المؤهل العلمى ----------

التخصص ----------

قائمة الاستقصاء (شركات وضرائب)

قائمة استقصاء موجهة الى العاملين بالشركات ومصلحة الضرائب العامة:

الوظيفـــــة / ----------

م		موافق تماما	موافق	موفق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماما
١	يعتبر معيار المحاسبة الدولية رقم ٢٤ وإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD هدف مرجعى، لدى تسعير الصفقات بين الأطراف ذوى العلاقة.					
٢	يفرض طبيعة نشاط الشركة طريقة سعر التحويل المستخدمة فى تسعير الصفقات البينية.					
٣	ما هى طريقة سعر التحويل الأكثر استخداما وشيوعا فى تسعير الصفقات بين الأطراف ذوى العلاقة فى الشركات الأجنبية العاملة فى مصر؟ - طريقة السعر الحر المقارن. - طريقة سعر إعادة البيع. - طريقة التكلفة مضافا اليها هامش ربح. - طريقة تقسيم الأرباح. - طريقة صافى العائد الصفقاتى.					
٤	ما هى أفضل طريقة سعر تحويل ترى استخدامها للصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة فى الشركات الأجنبية العاملة مصر؟ - طريقة السعر الحر المقارن. - طريقة سعر إعادة البيع. - طريقة التكلفة مضافا اليها هامش ربح. - طريقة تقسيم الأرباح. - طريقة صافى العائد الصفقاتى.					
٥	تسعى الشركات الأجنبية العاملة فى مصر الى استخدام سعر تحويل محايد يرضى الحكومة المصرية.					
٦	تسعى الشركات التى تحقيق المتطلبات التالية من خلال سعر التحويل، بهدف رضاء الحكومة المصرية: - استخدام سعر تحويل محايد يحقق					

	إيرادات عادلة. - الالتزام بلوائح وقوانين الدولة. - زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر. - الإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة بدقة وشفافية. - تسهيل مراجعة أسعار تحويل العمليات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة. - الاستجابة للتعديلات المنطقية التى تطلبها مصلحة الضرائب.					
٧	يقع عبء إثبات صحة سعر تحويل الصفقات البينية بين الأطراف ذوى العلاقة على عاتق: - الفرع الأجنبى بالبلد المضيف. - السلطات الضريبية بالبلد المضيف.					
8	يعتبر الاتفاق المسبق لسعر التحويل بين مصلحة الضرائب والأطراف ذوى العلاقة أحد سبل حل النزاعات .					
٩	وجود اتفاق حول سعر التحويل بين السلطات المصرية المختصة ودولة الموطن والدول المضيفة الأخرى يساعد على تجنب الاذدواج الضريبى.					

بيانات عامة بمستوفى القائمة :

الوظيفة الحالية ---- --------

سنوات الخبرة ----------

طبيعة النشاط ----------

المؤهل العلمى ----------

التخصص ----------